

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص : إقتصاد كمي

دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر
خلال الفترة 2000 _ 2016

تحت إشراف الأستاذة:
د/زرواط فاطمة الزهراء

مقدمة من طرف الطالبة :
حميدات سعاد

أعضاء اللجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	د/زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	حيمور مصطفى	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018/2017

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل ، الذي يتم تحديده عن طريق آلية ما بتدخل السلطات النقدية ، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء النظرية في تفسيره وتحديد مؤشرات على المدى الطويل والقصير ، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج ومؤشر أسعار الاستهلاك ، فضلا عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات ، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في سعر العملة أو الانخفاض في سعرها ، ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري ومؤشرات اقتصادية أخرى .

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح وذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف ، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول ، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية ، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها .

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة مايلي :

- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مساندة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية ، كلة قصد رفع مستوى أداء مستوى الاقتصاد من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات .
- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات – البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول .
- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية ، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف .
- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف ، كما أثبتت نتائج الدراسة ، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول ، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات كما هو الحال الآن .
- من خلال الدراسة القياسية تبين أنه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ، كما أن النموذج المتحصل عليه صالح من الناحية الاحصائية والاقتصادية والقياسية وله مقدرة تنبؤية مقبولة .

التوصيات والاقتراحات البحث :

- تسيير حذر لاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة بالخارج.
- تنوع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات.
- تنسيق سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

- تنوع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات ، ووضع استراتيجية لتنوع هيكل الصادرات والواردات ، بالتحول من تصدير المواد الخام الى تصدير منتجات صناعية .
 - اقتراح قانون مالية تكميلي يوصف بالتقشف في الانفاق الحكومي خارج المخطط الخماسي والضغط على الواردات مع المحافظة على مداخيل العائلات ووضع الحماية دون الاستخدام الواسع لاحتياطات الصرف وصندوق ضبط الايرادات
- آفاق البحث :

وافيا من الدراسة والتحليل ومن أهم هذه المسائل مايلي :

من خلال دراستنا لموضوع أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستها وتحليلها ، ولذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى :

- ✓ دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الينار الجزائري مقابل للدولار والاورو على تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية .

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل ، الذي يتم تحديده عن طريق آلية ما بتدخل السلطات النقدية ، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء النظرية في تفسيره وتحديد مؤشرات على المدى الطويل والقصير ، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج ومؤشر أسعار الاستهلاك ، فضلا عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات ، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في سعر العملة أو الانخفاض في سعرها ، ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري ومؤشرات اقتصادية أخرى .

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح وذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف ، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول ، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية ، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها .

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي :

- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مساندة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية ، كلة قصد رفع مستوى أداء مستوى الاقتصاد من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات .
- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول .
- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية ، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف .
- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف ، كما أثبتت نتائج الدراسة ، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول ، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات كما هو الحال الآن .

تمهيد:

تتميز المعاملات الاقتصادية الدولية بخاصية أساسية تتضمن استخدام نقودا مختلفة في عملية التسوية، فالنقود تستخدم في المعاملات الاقتصادية الداخلية لنفس الاعتبار الذي تستخدم من أجله في المعاملات الدولية، وأهم عامل يثير المصاعب بالنسبة للمعاملات التجارية بين الدول هو اختلاف عملات الدفع، حيث أن لكل دولة عملتها الخاصة بها.

فالمصدر عليه حقوق لدى المستورد مقومة بالعملة الأجنبية وللمستورد واجبات بدفع أثمان البضائع المستوردة من الخارج، من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة وسائل تعدد العملات وبالتالي تحويلها فيما بينها في خصم المعاملات الاقتصادية والمالية.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم عموميات ونظريات سعر الصرف من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: نظام سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة والعوامل المؤثرة لسعر الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير حقوق ومحدد لهذا التغير، وذلك لازدياد سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية، وبالتالي على الاقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات والواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر الصرف

تسهل عملية تبادل العملات قيام وتطور المعاملات الاقتصادية، والتي تتم وفق معدل للتبادل يتحدد وفق العرض والطلب وأما بتدخل السلطات النقدية ويتحكم في تحديده متغيرات اقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة.

الفرع الأول: تعريف وأشكال سعر الصرف

أولاً: تعريف سعر الصرف

التعريف الأول: هو سعر الصرف أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملية معينة للحصول على وحدة واحدة من عملية أجنبية¹.

التعريف الثاني: كما يعرف على أنه "عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية" إذن هو يربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات².

التعريف الثالث: ويعرف أنه عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات³.

التعريف الرابع: هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فعالية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات⁴.

كما يعرف على انه تبدل عملة محلية بعملة أجنبية لربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.

ثانياً: أشكال سعر الصرف

كون سعر الصرف هو عملة من العملات ويتأثر بتلاقي العرض والطلب وعليه فإن نميز بين عدة أشكال من سعر الصرف.

1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض كما ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما.

وسعر الصرف الإسمي بطريقتين:

- التسعير المباشر (التسعير في حالة المؤكد): وهو سعر الصرف الذي يعبر عن العلاقة التالية: هو عدد الوحدات النقدية الأجنبية الممكن الحصول عليها من خلال وحدة نقدية محلية.

- التسعير غير المباشر (التسعير في حالة عدم المباشر): هو سعر الصرف الذي يعبر عن العلاقة التالية:

¹ بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-2003)، مذكرة الماجستير علوم إقتصاد، جامعة الجزائر، 2005، ص3.

² بمرادن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي دراسة قياسية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص6.

³ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات النقدية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 103.

⁴ شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، ديوان الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص 139.

عدد وحدات النقدية المحلية الواجب تقديمها للحصول على واحدة من العملة الأجنبية.

2- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الإسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم حسب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

$$e_r = e_p / p^*$$

حيث:

e_p : سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية.

p^* : سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

e_r : سعر الصرف الحقيقي.

3- **سعر الصرف الفعلي الإسمي:**

يعبر عنه بسعر الصرف الإسمي المتعدد أي سعر الصرف الإسمي في حالة المتاجر مع مجموعة من الدول، ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$\sum_{i=1}^1 = W(i) \cdot e(i) \pi e$$

4- **سعر الصرف الحقيقي الفعلي:**

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على ثنائية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، أي مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين التضخم الدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية ويحسب ثمن تأجيل التسليم أو تكلفة فترة الانتظار على أساس أسعار الفائدة على العملات بين السوق الوطني وسوق الصرف الدولي قصير الأجل.

الفرع الثاني: أنواع أسعار الصرف

ينقسم سعر الصرف إلى نوعين هما:

أولاً: سعر الصرف العاجل الفوري

ويعرف باسم كامبيو الاطلاع، حيث تستحق الديون أو الأوراق التجارية المسحوبة بالنسبة للدائن أو المرسله بالنسبة للمدين بمجرد الاطلاع أي فوراً، أي أنه يتم استبدال العملة في الحال.

ثانياً: سعر الصرف الأجل

وهو السوق الذي تتم فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلاً واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية وهي لمدة شهر وشهرين وثلاث أشهر وستة أشهر وسنة والعمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولاً وسوقها دائماً نشطة وعميقة أما العقود التي تزيد عن ذلك أي لمدة سنة فهي أقل وسوقها خفيفة، ويحسب سعر الصرف الأجل على أساس سعر العاجل أو السائد وهو يعطي كما يلي:

سعر الصرف الأجل = سعر الصرف السائد + تكلفة فترة الانتظار.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية، إذ أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة أقل لغيرها، وعلى أساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف: هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

أولاً: التغير في قيمة الصادرات والواردات:

فيما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستنجح قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة وسيحمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف¹.

ثانياً: ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات:

ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج، فانتقال رؤوس الأموال من دولة أو أخرى يريد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال².

ثالثاً: كمية النقود

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة، 2000، ص 207.

² علي سعد محمد، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 263.

إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا قد يكون مفيدا للاقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات وبالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري.

رابعاً: أسعار الفائدة

وهنا يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج تستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة¹.

خامساً: سعر الخصم

يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف عن طريق تأثيره على سعر الفائدة، إذ أن زيادة سعر الخصم تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي ذلك إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة. ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم حيث ينتهي الأمر إلى انخفاض سعر الصرف.

وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الصرف على عكس سعر الفائدة المدين الذي تحصل عليه مقابل الإقراض وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج والصادرات وانخفاض الطلب عليها ومن ثم انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف².

سادساً: التضخم

يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فمثلاً حينما ترتفع قيمة عملة دولة بنسبة 10% في وقت يكون فيه المستوى العام للأسعار لدى الدول الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في الدولة سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية وأيضاً تستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الاستيراد من سلع تلك الدولة وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية³.

¹ لجلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 2010، ص 126.

² علي سعد محمد داود، نفس المرجع، ص 264.

³ حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دارزهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 52.

سابعاً: الدخل

ويمكن التمييز بين التغير في مستويات الدخل المحلية والأجنبية كما يلي:

1- التغيرات في مستويات الدخل المحلية.

فلو تغيرت الدخل المحلية، ولنفترض أنها ارتفعت فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل عام، ومن هذه السلع والخدمات ما هو مستورد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية (انخفاض سعر صرف العملة المحلية) وهذا بافتراض أن عرض العملة الأجنبية لم يتغير.

2- التغيرات في مستويات الدخل الأجنبية:

إن ارتفاع الدخل في الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل عام ومن بينها الطلب على السلع المحلية أي زيادة الصادرات إلى الخارج وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية¹.

ثامناً: نشاط البنوك المركزية

وذلك عندما تتدخل في السوق بيعا أو شراء الدعم قيمة العملة أو تخفيضها².

المطلب الثالث : أنظمة سعر الصرف

إن النظام النقدي الدولي قد تطور بشكل كبير خلال سنوات التسعينات، فبينما أنشأت دول أوروبية اتخاذ نقدي وحاولت بعض الدول الناشئة تطبيق أنظمة صرف صارمة كالأرجنتين مثلاً، فإن الكثير من الدول أجبرت على التخلي عن أنظمتها في أثناء مواجهتها لأزمات (الأزمات المكسيكية، الآسيوية، البرازيلية ...)، حيث كان هناك تحول (لدى العديد من الدول) من نظام الربط وبصفة عامة بالدولار إلى التعويم ولو بصفة مؤقتة.

إن عملية اختيار نظام الصرف تأخذ أهمية كبيرة لدى الدول لما له من علاقة مع السياسات الاقتصادية المتبعة والتوازنات الكلية لهذه الدول، وكذلك تحدد أنظمة الصرف بشروط إندماج الاقتصاديات على المستوى الدولي، فما المقصود بنظام الصرف؟

"يمكن تعريف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، وبالتالي سلوك سعر الصرف"³.

¹ علي سعد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص 263.

² لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 126.

³ Amina lahrèche revil, "Les régimes de change", édition la découverte, collection repères, paris, 1999, p 93-103.

ويمكن أساساً تقسيم نظم الصرف في العالم إلى نظم الأسعار الثابتة ونظم الأسعار المعومة، حيث هذين القطبين عدة صور مختلفة سيتم التطرق إليها فيما بعد. وتاريخياً يمكن إجمال نظم الصرف التي تأخذ بها الدول في عدة نظم أساسية يرتبط كل نظام منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية.

1- أنظمة الصرف المتعارف عليها:

1-1- نظام ثبات الصرف¹:

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية (يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب، حيث كان النقد على شكل ومسكوكة من الذهب أي قطعة لها شكل معين ووزن وعيار محددان)² في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من عشرينات القرن الحالي. وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب. ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أن يتحقق سعر ثابت للعملة المختلفة بعضها ببعض.

ومع ذلك فإن ثبات سعر الصرف وعم تغيره لا يتحقق إلا توافر بشرطين:

أولهما: أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة، وثانئها أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، ولما كان هذا هذان الشرطان لا يتحققان عملاً فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جداً هي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقاً لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عمالة من عملات الدول الأجنبية، أو ما يطلق عليه الكتاب "قواعد لعبة الذهب".

1-2- نظام حرية الصرف:

يعرف نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب، وقد عرفت الدول هذا النظام عقب خروج إنجلترا على قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931، وتلاها في ذلك كافة الدول وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية³.

"وتعتبر الدولة أنها على قاعدة الأوراق القانونية أو الإلزامية إذا خرجت عن قاعدة الذهب وهذا بإنهائها للعلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين الذهب والعملية الورقية، فلا علاقة هنا بين الإصدار النقدي الورقي والاحتياطات الذهبية للدولة بشكل مباشر وإنما يمكن أن تدرج العملة الذهبية المتوفرة للدولة ضمن موجودات جهازنا المصرفي كأى موجود آخر مضمن الغطاء النقدي للعملة"⁴ فأساس هذا النظام هو أن النقود الورقية أصبحت تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة النابعة من القانون، وهناك يحق تمويلها إلى مالا يساويها

¹ زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دارالجامعة الجديدة للنشر، 2008، ص 44.

² سامر بطرس جلدة "النقود والبنوك"، دار البداية، عمان، 2008، ص 30.

³ Amina lahrèche revil, "Les régimes de change", op cit, p 93-103.

⁴ هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار وائل عمان، 2009، ص 51.

من ذهب أو معدن آخر¹. أما عن سعر الصرف فيكون عرضة للتقلبات وفقا لقوى عرض وطلب الصرف الأجنبي، ولم بعد هنالك حدود عليا ودنيا تتحرك أسعار داخلها كما هي الحال بالنسبة لحدي تصدير وإستيراد الذهب في ظل نظام الذهب. كما أن مستوى التوازن لسعر الصرف هو الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من العملية الوطنية مع الكمية المعروضة منها.

"وقد تطرق جويستون كاسيل في نظريته الشهيرة" نظرية تعادل القوى الشرائية" إلى تحديد سعر الصرف التوازني في ظل نظام الصرف المتقلب، حيث أظهر أن سعر الصرف التوازني بين عمليتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما.

1-3- نظام الرقابة على الصرف:

تم توجه معظم دول العالم إلا أخذ بنظام الرقابة على الصرف بدلا من سعر الصرف الذي يتم تحديده وفقا لآلية السوق في ظل استخدام النقود الورقية. بعد التخلي عن قاعدة الذهب. "ويعني هذا النظام إشراف الدولة وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي بيعا وشراء، وإنما تقوم الدولة ذاتها بذلك عن طريق تحديد التعامل بالصرف الأجنبي بالشكل الذي يحقق الأغراض والأهداف التي تتوخاها الدولة من مثل هذا التحديد"². وفي هذا السياق يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتا وذلك على الرغم من المغلاة فيه.

زمن بين الأسباب للأخذ بنظام الرقابة على الصرف:

- ما ولدته الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات من آثار أدت إلى عجز موازين مدفوعات الدول والتي لم تنجح الوسائل الأخرى في علاج هذا العجز، وبالتالي اللجوء إلى هذا النظام في محاولة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

- توجه العديد من الدول نحو الأخذ بالتخطيط الشامل في إدارة اقتصاداتها قد دعم الأخذ بهذا النظام.

- نقص الأرصدة الذهبية لدى معظم الدول التي يمكن أن تستخدم كأساس للعملة في ظل قاعدة الذهب قد أدى إلى التخلي عن هذه القاعدة.

- التقلبات الواسعة في أسعار الصرف الحرة، وما تؤدي إليه من آثار سلبية على الدول.

يمكن ذكر بعض الأغراض المستهدفة من إتباع هذا النظام.

¹ سامر بطرس جلدة، نفس المرجع السابق، ص 30.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 79.

- "الحفاظ على استقرار سعر التعادل لعملة الدولة والحفاظ عليها من أية ضغوطا قد تتعرض لها من مصادر خارجية".

- "الحد من الواردات عبر الضرورية وبالتالي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات (خاصة في البلدان النامية).

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وخاصة إذا كانت الدولة صاحبة العملة مثقلة بالتزامات تجاه العالم الخارجي.

- هدف مالي يتمثل في تحقيق إيرادات لخزانة الدولة، وهذا بالحصول على فروق أسعار الصرف (الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع).

- إتباع هذا النظام يسمح بتضييق خطر أزمة الصرف. ومع هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار كل حدود سياسة الرقابة على الصرف.

4-1- نظام استقرار أسعار الصرف¹:

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى اتفاق بريتون وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار الصرف. وفي الواقع، قد اعتمد هذا النظام على القاعدتين النقديتين المذكورين سابقا: نظام ثبات أسعار الصرف (قاعدة الذهب) ونظام حرية الصرف (قاعدة العملات الورقية). فالنظام الذي أتبع نتخلص جوهره في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل العملات، خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن مع إمكانية تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت إلى هذا ضرورة علاج الاحتلال في ميزان المدفوعات بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف. وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها، مع وجود الحرية المطلقة لها في إتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق التطبيق الفعلي لهذا السعر فوق أراضيها بشرط أن تكون متفقة مع أحكام الصندوق.

وكنتيجة لنظام سعر التبادل، لم يسمح للدولة العضو في الصندوق بأن تترك سعر صرف عملتها عائما، لكن وجدت استثناءات.

وقد سمح كذلك صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة كل عملة بحدود 10% من سعر التعادل الأصلي في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان مدفوعات العضو، وهذا بدون أخذ موافقته. لكن يجب على الدولة أن تأخذ موافقة الصندوق إذا كانت نسبة التخفيض المقترح تتجاوز 10%.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 55-58.

5-1- نظام أسعار الصرف المعمومة¹:

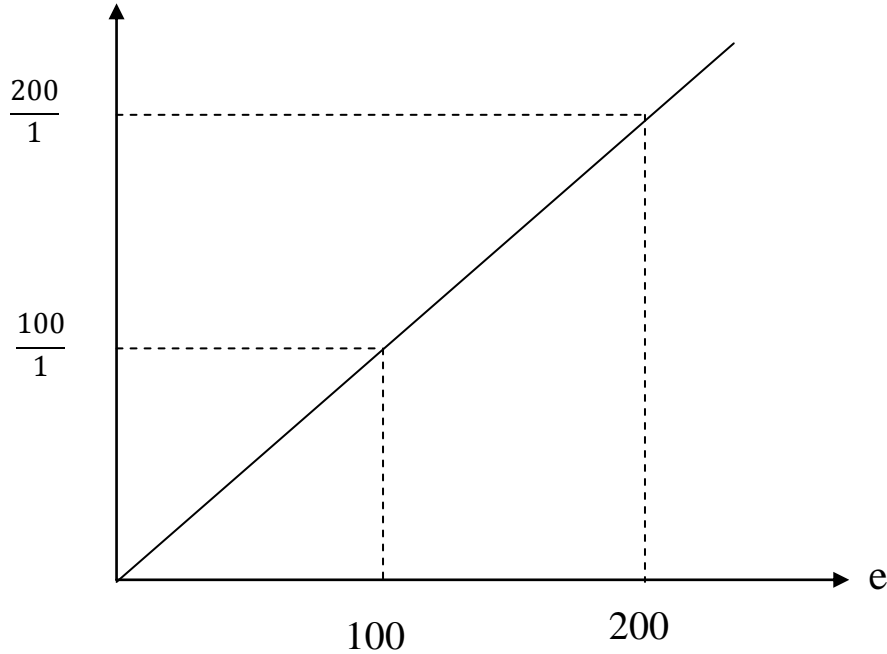
عقب الانتشار الواسع في إتباع قاعدة الذهب ولعدة سنوات لم يكن ينظر بالتقدير للأسعار المعمومة، وفي أوائل القرن السابق كانت تستخدم أساسا كإجراء مؤقت في أثناء الفترات التي كانت تتميز بعدم استقرار كبير. وعلى سبيل المثال فقد لجأت إليها ألمانيا في عام 1923 ومرة ثانية في الفترة 1929 - 1933 وحتى بداية السبعينات من هذا القرن كانت الأسعار المعمومة تستخدم في حالات قليلة جدا باعتبارها سياسة دائمة.

بعد ذلك مرت بالعالم فترة تغشت بها الأزمة في أسواق النقد الأجنبي غيرت الوضع بطريقة ملحوظة، وتضمنت الأزمة فشل المحاولات البريطانية عام 1966 في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني، وتلا ذلك فشل فرنسي مماثل مع الفرنك في عام 1969. وتضمنت الأزمة أيضا ضعف الدولار الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وأزمة البترول في عام 1973. في هذه الأجواء تولد اضطراب كبير في أسواق النقد الأجنبي وأصبحت تحركات العملات بين الدول بغرض المضاربة ضخمة بدرجة يصعب معها التحكم في سعر الصرف عن طريق التدخل النقدي.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): يبين العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية

$$P/p = \frac{D}{F} \text{ الأسعار النسبية}$$



المصدر: نشأة الوكيل التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ياس للطباعة، ص 24.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 58-60.

فإذا افترضنا أن معدل الصرف أعلى أو أقل من مستوى توازن PPP فإن ذلك يخلق فرصا مربحة للاستفادة من فروق الأسعار، وخط 45° في الشكل أعلاه يعبر عن نظرية PPP حيث يتحدد معدل الصرف الدينار الجزائري كلية بنسبة الأسعار بين كل من فرنسا والجزائر فإذا تضاعف السعر في الجزائر فإن $\frac{p}{p}$ سوق

$$\text{تضاعف من } \frac{100DA}{1\text{€}} \text{ إلى } \frac{200DA}{1\text{€}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أشكالاً مختلفة لنظرية PPP لتوقع مسار معدلات الصرف سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، ويتفق مؤيدو نظرية تعادل القوة الشرائية على إفتراض عام: "إن أي إنحراف لمعدل الصرف عن مستوى PPP تتكفل قوة السوق بإعادته مرة أخرى إلى مسار PPP في الأجل الطويل.

المبحث الثاني: تطور الدينار ونظام الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، إرتبطت إرتباطاً وثيقاً بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولاً إلى سعر الصرف الموعوم المدار. وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية، تحديد سعر الصرف غير الواقعية بالنسبة للنظرية الإقتصادية من قبيل العلاقات الدالية بين متغيرات أسعار الفائدة الداخلية والخارجية وحالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتعادل القدرة الشرائية بين الداخل والخارج... إلخ

المطلب الأول: نشأة وتطور الدينار الجزائري ونظام الصرف منذ الإستقلال

أولاً: نشأة وتطور الدينار الجزائري:

بعد إستقلال الجزائر عام 1962 ، لم يكن للبلد عملتها الوطنية بعد ، حيث بقيت تستخدم عملتين هما : الفرنك الفرنسي الأصلي و الفرنك الفرنسي الجزائري ، اللتين كانت تتداولان في عهد الإحتلال الفرنسي ، ثم أنشأت الجزائر بنكها المركزي في 13 ديسمبر 1962 ، وتم تعيين السيد "صغير مصطفىاوي" كأول محافظ لهذا البنك ، و بتاريخ 26 ديسمبر 1963 إنضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه ، حيث إلتزمت بجعل عملتها "الفرنك الجزائري" قابلاً للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي. وقد تم تشكيل لجنة مكونة من مجموعة إطارات جزائرية على مستوى البنك المركزي أوكلت لها مهمة إنشاء عملة وطنية خاصة بالجزائر و بحلول تاريخ 10 أبريل 1964 ، تم الإعلان رسمياً عن ميلاد العملة الوطنية للجزائر المستقلة و التي تم تسميتها "الدينار الجزائري" لتحل محل "الفرنك الجزائري" و ذلك بمقتدى القانون رقم 111/64 و قد شهد سعر صرف الدينار منذ مطلع الألفية الثانية تذبذبات واضحة مقابل عملي الأورو و الدولار ، بين الانخفاض تارة و النفس الطفيف تارة أخرى ، مع كون الاتجاه العام هو نحو الانخفاض و لكن بنسب ضعيفة¹.

¹سمية زبار، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري 1970-2004 – حالة الجزائر- المجلد 36 ، العدد 2، 2009.

ولكن منذ أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة و هبوط مداخيل البلاد بأكثر من النصف قامت السلطات بإجراء تخفيض كبير في سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015 ، حيث انخفض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الدولار و الأورو عند 105 دج و 117 دج على الترتيب ، وكان مبرر السلطات من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المفرط في الواردات ، التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات ما بين عامي 2000 و 2013¹ بمعدل نمو بلغ حوالي 590 بالمائة ، فمنذ العام 2014 تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 80.5 دج لكل دولار ليصل إلى 110.19 دج لكل دولار في 2016/05/22 أي بمعدل انخفاض بلغ 36.78 بالمائة .

وقد شهد سعر صرف الدينار منذ مطلع الألفية الثانية تذبذبات واضحة مقابل عمليتي الدولار و الأورو ، بين الانخفاض تارة أخرى ، مع كون الاتجاه العام هو نحو الانخفاض ولكن بنسب ضعيفة .

ولكن منذ أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة و هبوط مداخيل البلاد بأكثر من النصف ، قامت السلطات بإجراء تخفيض كبير في سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015 ، حيث انخفض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الدولار و الأورو عند 105 دج و 117 دج على الترتيب ، وكان مبرر السلطات من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المفرط في الواردات ، التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات ما بين عامي 2000 و 2013 بمعدل نمو بلغ حوالي 590 بالمائة². فمنذ العام 2014 تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 80.56 دج لكل دولار ليصل إلى 110.19 دج لكل دولار في 2016/05/22 ، أي بمعدل انخفاض بلغ 36.78 بالمائة .

جدول رقم (01) : تطور سعر الدينار مقابل الدولار و الأورو و أسعار النفط خلال الفترة (2001-2016):

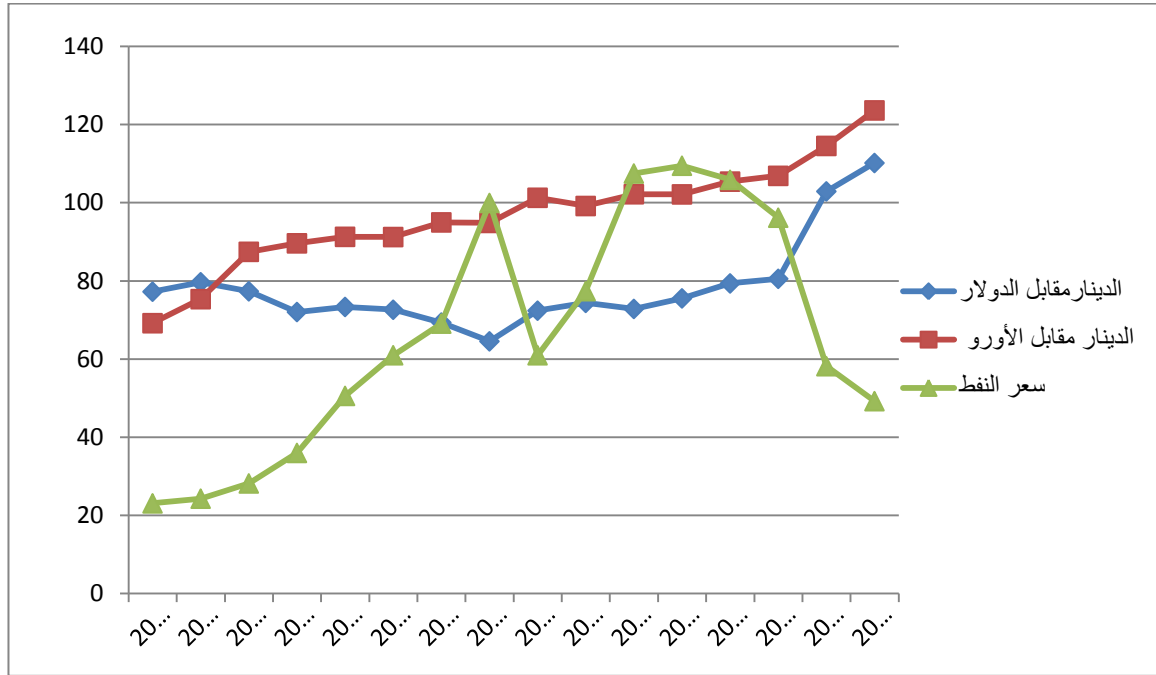
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدينار مقابل الدولار	77.26	79.68	77.36	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56
الدينار مقابل الأورو	69.20	75.35	87.46	89.64	91.30	91.24	94.99	94.86
سعر البترول	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	99.97
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدينار مقابل الدولار	72.40	74.40	72.85	75.55	79.38	80.56	102.93	110.19
الدينار مقابل الأورو	101.29	99.19	102.20	102.16	105.43	106.90	114.56	123.65
سعر البترول	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	58.2	49.25

المصدر: بنك الجزائر،

الملاحظ من خلال أرقام الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية بين سعر البترول و قيمة الدينار الجزائري منذ العام 2014 ، أي أنه كلما انخفض سعر برميل النفط ، كلما أعقبه تخفيض أكثر في قيمة الدينار ، في محاولة من قبل الحكومة رفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية ، و الشكل التالي يوضح هذه العلاقة :

¹ عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 74.

الشكل رقم (02) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو و تطور أسعار النفط (متوسط السنة)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول رقم(02)

أما في السوق السوداء فقد تجاوزت قيمة الدينار 181.50 دج لكل واحد أورو في 07 جويلية من عام 2016 ، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (02): سعر أهم العملات الأجنبية في السوق السوداء مقابل الدينار الجزائري

العملة	الرمز	سعر البيع	سعر الشراء
الأورو	EUR	181.50	180.00
الدولار الأمريكي	USD	164.00	163.00
الجنيه الإسترليني	GBP	212.00	210.00
الدولار الكندي	CAD	125.00	124.00
الدينار التونسي	TND	78.00	76.00
الليرة التركية	TRY	55.00	53.00
الدرهم الإماراتي	AED	44.00	42.00
الريال السعودي	SAR	43.00	42.00
اليوان الصيني	CNY	24.00	22.00

المصدر: موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، آخر تحديث: 07 جويلية 2016، على الموقع الإلكتروني: <http://idtissad.blogspot.com/p/oil-price.html>

ثانيا: تطور نظام الصرف في الجزائر:

شهد الدينار الجزائري منذ نشأته سنة 1964 إلى غاية يومنا هذا تحولات عديدة كانت تتماشى بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر ، حيث عرف خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف عائم .

بعد استقلالها عام 1962 ، طبقت الجزائر نظام الربط الثابت للدينار إلى عملة واحدة (الفرنك الفرنسي)، ثم تحولت منذ عام 1974 إلى الربط الثابت بسلة من العملات . لكنها تخلت عن هذا الربط منذ أكتوبر 1994 وتحولت نحو التعويم الموجه للدينار ، وهو شكل من أشكال الربط الرخو ، مع إبقاء الضوابط على حركة رأس المال (الرقابة على الصرف) .

إن ما يميز نظام الصرف السابق أنه لا يزال في أدنى مستوياته ، وأن السلطات النقدية الجزائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع (خفي) بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائم مدار . فالذي يميز التعويم المدار عن بقية التصنيفات الوسيطة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار سعر الصرف ، غير أنه في الجزائر فإن مسار سعر الصرف فيها واضح و هو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته . ذلك أن الدينار الجزائري يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم ، و أن السلطات النقدية تقوم بتصريح إتباع نظام الصرف العائم المدار ، لكنه في الحقيقة هو أقرب لنظام الربط منه من نظام التعويم . و الذي دفع ببنك الجزائر إلى مثل هذه التصريحات هي الضغوط المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداء من سنة 1994 في إطار ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي.

المطلب الثاني: سياسة وتطور سعر صرف الدينار في الفترة (2000-2016):

أولا: سياسة سعر صرف الدينار في الفترة (2000-2016)

تمكنت الجزائر خلال الفترة ما بين سنة 2000 و2015 من إعادة تقييم مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة وبتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2016): شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وفي السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي تم إنجازها في الألفية الجديدة.

1- الديون الخارجية والداخلية للجزائر:

إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية والخاصة (الدين التجاري) بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى

ركود النمو الاقتصادي، وبذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية (نادي باريس) من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار في 2005 ثم إلى 0.5 مليار دولار في 2010 و374.5 مليون دولار نهاية 2013، ويتعلق الأمر بجهد مالي استثنائي حيث أرفقه تسديد جزء هام من الدين التجاري (نادي لندن) المستحق لدى دول شريكة، لكن في نفس الوقت كان لابد أيضا من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جزاء تمويل مشاريع التنمية المحلية والضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق سادته على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عن عمليات هائلة لسحب الأموال من الخزينة، وهكذا سمح بالتسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في هذه المديونية العمومية الداخلية التي انخفضت لتصل 14.7 مليار دولار فقط في 2013.¹

2- البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

نعتبر هذه البرامج من أهم التغيرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت في:

أ. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في انتهاز سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): في سنة 2005 ثم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي وتضمن محورين رئيسيين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الأجور ولقد أعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له والذي أدى إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في توسطها 2%.²

ت. برنامج توطيد النمو (2010-2014):

ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص في ثلاث محاور رئيسية هي:³

✓ تهيئة الإقليم البنية الأساسية.

✓ دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية

✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

ث. برنامج توطيد النمو (2015-2019):

يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات

الاستثمارات العمومية بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019. وتتلخص أهدافه في:

✓ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار

✓ استهداف معدل نمو سنوي 7% خلال الخماسي المقبل 2015-2019.

نادية بولوري، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم إقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص. 215.

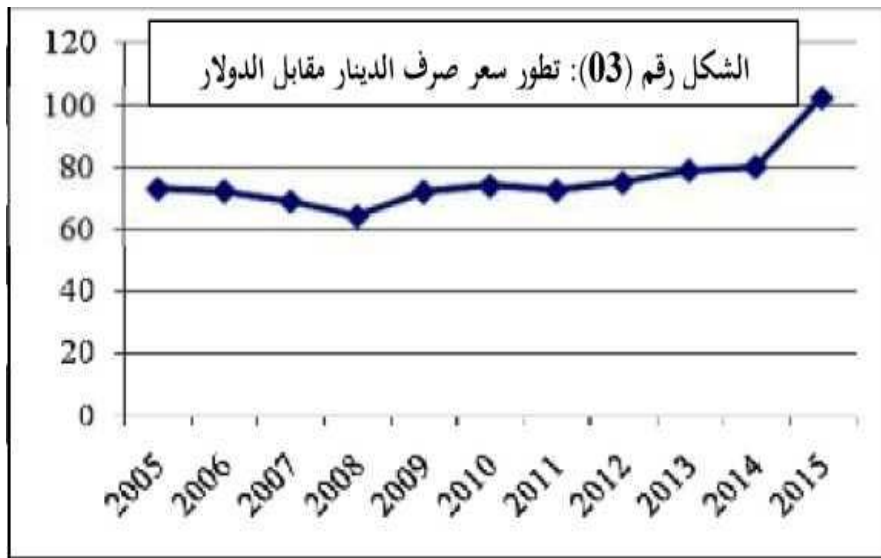
زهير بن دعاس وشافية كتاف، سياسات الإستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الإقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر) 2001-2014، مؤتمر دولي أيام 11، 12 مارس 2015، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، ص. 17.

³ راجع القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30/12/2014 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 121، العدد 78، ص. 41.

- ✓ وضع برنامج خاص للتنمية لفائدة ولايات الجنوب.
 - ✓ اتخاذ الحكومة تدابير للحد من الضغط الجبائي.
 - ✓ تطوير صيغة الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي من خلال وضع إطار قانوني.
- رغم كل هذه التدابير والمقترحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية ما بين 2015-2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق عن طريق إرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير لسعر صرف الدينار وفي سعر البترول الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري .

ثانيا: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2005-2015)

الشكل رقم (03): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار



المصدر: من إعداد الطالبة، باعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

مهما انخفض الدينار فإن السوق المحلية تبقى تستعين بالواردات في ظل غياب سلع بديلة تنتج داخل الوطن، وحتى إن وجدت فإن الثقافة التفاخرية للمستهلك الجزائري بتفضيله لكل ما هو ألماني وفرنسي على حساب كل ما هو جزائري يزيد من حدة الاستيراد . فمن الشكل أعلاه، نلاحظ أن الدينار الجزائري في انخفاض مستمر أمام الدولار الأمريكي منذ سنة 2008.

المطلب الثالث: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل تداعيات الأزمة النفطية

سياسة تخفيض العملة هي وسيلة متعمدة ، تستخدمها البلدان لمعالجة ظرف اقتصادي سيئ يتميز

بتدهور قدرتها التنافسية و عجز ميزان مدفوعاتها . فعن طريق تخفيض قيمة العملة يصبح من السهل

خفض الأسعار ببساطة بما يساعد في تحسن التنافسية السعيرية للصادرات ، وبالتالي زيادة الطلب الخارجي

عليها ، و بالمقابل تقليص الواردات لارتفاع أسعارها ، و من ثم يستعيد ميزان المدفوعات توازنه ، غير أن هذه السياسة تتطلب عدة شروط لنجاحها .¹

أولاً: أسباب و أهداف سياسة تخفيض قيم العملات الوطنية

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرارا تتخذه السلطات النقدية ، مضمونه تدينه قيمة العملة الوطنية ، فالدول تقوم بتغيير قيم عملاتها الوطنية بحيث يصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق.

و هناك أسباب عديدة تدعو الدول إلى تخفيض قيم عملاتها ، يمكن حصرها فيما يلي:

1. يعتبر التخفيض أداة مهمة لمعالجة العجز في الميزان التجاري ، ففي حالة وجود هذا العجز ، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات – من وجهة نظر الأجانب – و بالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن ، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى الميزان التجاري . ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية ، تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة و تصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية .
2. تقليص الفجوة بين السعر الرسمي و السعر الموازي ، و ذلك لأن تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي ، سيحد من الطلب عليها من السوق الموازي ، ما دام هناك تكافؤ في الأسعار ، و بالتالي تعرض العملات الأجنبية إلى السوق الرسمي ، سيحد من الطلب عليها من السوق الموازي ، ما دام هناك تكافؤ في الأسعار ، و بالتالي تعرض العملات الأجنبية إلى السوق الرسمي بدلا من السوق الموازي ، و هذا ما يجد من المضاربة في العملات .
3. الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و تشجيع استيرادها من الخارج .
4. الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات، بالإضافة إلى أنه يقلص الواردات، مما يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي و خدمته بالنسبة للصادرات و الناتج المحلي.²
5. زيادة دخل بعض الفئات المنتجة و تخفيض عبء مديونيتها، و ذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية.

¹ د. شريف بودري، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، دار النشر، الجزائر، 2009، ص 142 .

6. زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها و بالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية ، مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير و تشجيع الاستثمار الأجنبي ب داخل البلد المنخفض لعملته .

7. التخفيف من مشكل البطالة في الاقتصاد الوطني ، حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية .

غير أن سياسة تخفيض العملة ، تكون ناجحة في البلدان ذات الاقتصاد المتنوع حيث تكون الصادرات حساسة لأية تغيرات في سعر الصرف ، و التي تحوي على الشروط التالية:

- مرونة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات .
- مرونة الطلب الداخلي و الخارجي على السلع المستوردة و المصدر على حد سواء.
- أن لا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
- أن لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض اخر.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير .

جدول رقم (03) : تطور صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة (2005-2016)¹

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات خارج مجال المحروقات	1.099	1.158	1.332	1.937	1.066	1.526
صادرات المحروقات	43.937	53.456	58.831	77.361	44.128	55.527
مجموع الصادرات	45.036	54.613	60.163	79.298	45.194	57.053
الواردات	20.048	21.456	27.631	39.819	5.900	16.580
الميزان التجاري	24.989	33.157	32.532	39.819	5.900	16.580
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	2.062	2.062	2.165	2.582	2.063	691
صادرات المحروقات	71.427	69.804	63.752	60.304	35.724	9130
مجموع الصادرات	73.489	71.866	65.917	62.886	37.787	9820
الواردات	47.247	50.376	54.852	58.580	51.501	19620
الميزان التجاري	26.242	21.490	11.065	4.306	13.714-	9.800-

المصدر: المركز الوطني للمعلومات إحصائية و الجمركية (CNIS)

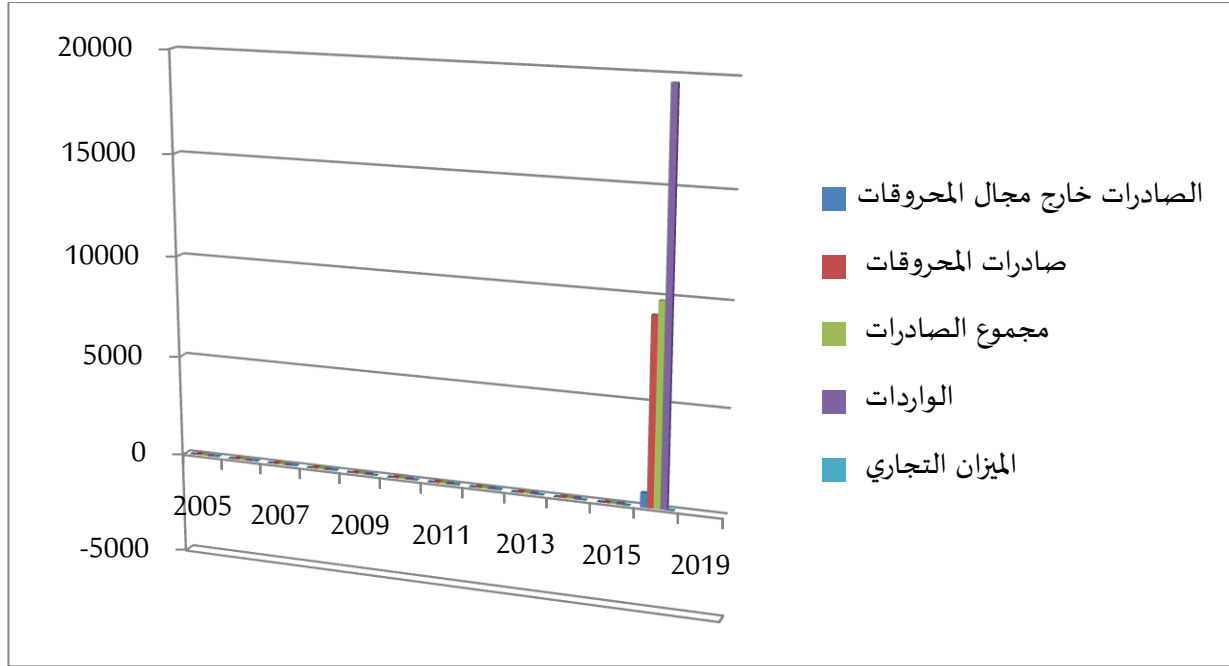
سجلت الصادرات انخفاضا ملحوظا إلى 9.82 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى لسنة 2016 مقابل 15.39 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2015 (-36.2 بالمائة) أي تراجع بقيمة 5.57 مليار دولار. ومن جهتها عرفت الواردات انخفاضا

¹د. شريف بودري، مرجع سبق ذكره ، ص 143

لكن بوتيرة أقل وسجلت 19.62 مليار دولار مقابل 22.62 مليار دولار (-13.26 بالائة) أي بانخفاض ب03 مليار دولار خلال نفس الفترة.

والجدير بالذكر أنه مع كل انخفاض في الصادرات الإجمالية منذ سنة 2011، هناك تزايد في الواردات، الأمر الذي أعقبه تراجع في رصيد الميزان التجاري ليتحقق العجز في سنة 2015، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(04): تطور صادرات وواردات الجزائر والميزان التجاري خلال الفترة (2015-2005)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول رقم(04)

ثانيا : أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري¹

يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة . و اعتبارا بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات ، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات ، وخاصة قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية ، وذلك للأسباب التالية :

1. سماح السلطات الجزائرية بانزلاق تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط ، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و 1988 بمعدل 31 بالمائة مقابل سلة الربط ، تلاه تراجع اخر ما بين عامي 1989 و 1991 .

¹عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره،ص105.

2. التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر. وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) و تقليص الفرق بين السعر الرسمي و الموازي الذي تزايد بشكل حاد .
3. النمو المفرط للواردات في الجزائر (58.58 مليار دولار عام 2014) و الذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار ، و ذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات ، و الذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض و الطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته .

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

يتحدد سعر الصرف كأى سلعة من السلع في سوق الصرف تبعا للتغيرات الحاصلة في العرض والطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وكذا تدخلات السلطات النقدية (وهذا حسب نظام الصرف المتبع). إذن تبحث نظريات سعر الصرف في تفسير تطور أسعار الصرف. انطلاقا من معطيات اقتصادية تخص متغيرات الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول : نظرية تعادل القدرة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبية" بعد عام 1914، ويرى كاسل إن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي إن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين.

إذن إن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقورا بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن¹:

R: هو سعر الصرف

Pa: مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية.

Pb: مستوى الأسعار العالمية مقودا بإحدى العملات العالمية

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقا لهذه النظرية.

$$R = Pa/Pb \dots\dots\dots (1)$$

¹ حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دارزهراء الشرق، القاهرة، 1988، ص 46.

وبصورة أخرى

$$R \cdot Pb = Pa \dots\dots\dots (2)$$

إذ إن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معرف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك.

$$R_1 = R \cdot Pa_0 / Pb_0 \dots\dots\dots (3)$$

R_1 : سعر الصرف الجديد.

R : سعر الصرف القديم.

Pb_0 : الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

Pa_0 : الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

وقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين، وإن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على الصرف الأجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي¹.

وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب)، وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، أي هناك حرية للتجارة الخارجية، وفي ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية فإنه يمكن توجيه الانتقادات الآتية:

1- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

2- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستيرادات ومن تم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.

3- تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.

¹ د. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 22.

4- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.

5- عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الجمركية المانعة والتي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة الاسعار المحلية لبيع السلع المستوردة ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

وبالرغم من الانتقادات السابقة فإن هذه النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان بحيث تجري المقارنة بين كل من سعر الصرف ومستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال مدتين زمنييتين هما (N) و (N+1).

وفي ضوء هذا التعديل نحصل على المعادلة الآتية التي تعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية.

$$R2 = RN \frac{Pa.n}{Pb.n} \cdot \frac{(Pa.n+1)}{(Pb.n+1)} (R.n+1) \dots\dots\dots (4)$$

R2: سعر الصرف الجديد بعد التعديل.

Rn: سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى.

Rn+1: سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية.

Pa.n: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى.

(Pa.n+1): مستوى الأسعار في المدة الزمنية الثانية.

Pb.n: مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الأولى

(Pb.n+1): مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الثانية.

تدلنا المعادلة رقم (4) على النسبة بين سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية (N+1) وسعر الصرف في المدة الزمنية الأولى (N) تعادل النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية (N+1) ومستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية (N) مقسوما على النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية (N) ومستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية (N) بغض النظر عن ضرورة تطابق سعر الصرف في كل مدة زمنية مستقلة مع النسبة بين مستويات الأسعار. غير أن الصياغة المعدلة لنظرية تعادل القوة الشرائية تعرضت هي الأخرى بدورها إلى الانتقاد، فسعر الصرف لا يتغير فقط نتيجة لعدد من المتغيرات الذاتية المستقلة، فمثلا عند حدوث زيادة في الدخل القومي هذه الزيادة تؤدي بدورها إلى ارتفاع كل من الطلب على السلع المحلية والطلب على الاستيرادات (السلع الأجنبية) فإذا كانت الاستيرادات تتسم بأنها ذات مرونة كاملة أي بمعنى أن زيادة

الطلب على الاستيرادات لذا لن يصاحبه زيادة في أسعارها ومن ثم فإن سعر الصرف سوف يرتفع ولن ترتفع معه النسبة بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية. ومن ثم يمكن القول إن تغيرات العلاقة النسبية بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية لا تشكل العامل الوحيد الذي يحدد سعر الصرف وإنما يعد أحد العوامل المهمة التي تحدد سعر الصرف

المطلب الثاني : نظرية تعادل معدلات الفائدة ونموذج المحفظة

الفرع الأول: نظرية تعادل الفائدة *la théorie de la parité des taux d'internet* تقوم هذه النظرية على تبيان الدور الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تقلبات سعر الصرف، إذ تعتبر تلك المتعلقة بمعدلات الفائدة العامل المهم لأن رؤوس الأموال تبحث عن أحسن عائد ممكن بأقل خطورة. إذن معدلات الفائدة المحلية تقارن بتلك المعدلات المتاحة في البلدان الأجنبية، وهذا ما يؤثر على تحركات رؤوس الأموال، وهذه التحركات من الواضح أن لها آثار على الصرف لأن هذا الانتقال إلى البلد الأجنبي يتم كما هو معروف بالعملة المحلية لهذا البلد (مثلا تحويل رؤوس الأموال الفرنسية إلى اسبانيا يستوجب تحويل الفرنك إلى البيستا) وكل خروج لرؤوس الأموال سوف يزيد من عرض الفرنك مقابل البيستا، وعلى العكس دخول رؤوس الأموال سوف يزيد من الطلب على الفرنك. درس جون مينارد كينز العلاقة بين معدل الصرف ومعدل الفائدة، وتوصل إلى أن المستثمر الذي يودع أمواله في البلد الذي يتوفر على معدل الفائدة أعلى الفائدة أعلى من ذلك السائد في البلد الأصلي لن تكون عملية الاستثمار مثمرة فعليا، في الوقت ما إذا كان الإختلاف في معدلات الفائدة بين البلدين سوف يعوض بالفرق بين معدل الصرف العاجل والأجل. إذن نظرية PTI تنص على أن تقلبات سعر الصرف المرتقبة تكون مساوية للفرق بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي:

$$S^a = RN \frac{S - S_0}{S_0} \quad \text{مع} \quad S^a = i - i^* \quad \dots\dots\dots (4)$$

i: معدل الفائدة المحلي؛

i*: معدل الفائدة السائد في البلد الأجنبي؛

Sa: الفرق بين المرتقب لسعر الصرف؛

S₀: معدل الصرف العاجل؛

S: معدل الصرف الآجل؛

ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي¹:

إذا قرر مستثمر أو عون اقتصادي استثمار أصل مقداره M في السوق المحلي وفق معدل الفائدة السائد I_D فإن ما يتحصل عليه بعد سنة هو S_D حيث:

¹ P. peyrordm *Gestion financière internationale, édition veubert, paris, 1999, p74.*

المتحصلات = الأصل + الفوائد.

$$S_D = M + Mi_D$$

$$S_D = M (1+i_D) \dots\dots\dots(1)$$

قد يرى هذا العون الاقتصادي نتيجة معدل فائدة مغري i_E في بلد أجنبي أن يحول استثماره إلى هذا البلد، فيقوم بالخطوات التالية:

قد يرى هذا العون الاقتصادي نتيجة معدل فائدة مغري i_E في بلد أجنبي أن يحول استثماره إلى هذا البلد، فيقوم بالخطوات التالية:

يحول رأسماله النقدي M إلى عملة أجنبية وفق سعر الصرف العاجل والذي يرمز له بالرمز C_c فيكون:

$$\bar{M} = M/C_c$$

\bar{M} : مقدار M معبر عنه بالعملة الأجنبية

بعد سنة فإن العون ينتظر العائد بالعملة الأجنبية وفق i_E

$$\bar{S}_E = \bar{M} + \bar{M}i_E$$

$$\bar{S}_E = \bar{M} (1+i_E) \dots\dots\dots(2)$$

حسب نظرية PTI فإن الفوارق بين معدلات الفائدة لا بد أن تنعكس على الصرف الآجل ويتم للتعاادل بينهما، أي أن المعادلة (1) و (2) متساويتان نتيجة أن العون بعد سنة سيقوم بتحويل \bar{M} إلى M وفق سعر الصرف وذلك كما يلي:

$$\bar{S}_E = \bar{M} (1+i_E) \quad \text{العائد بالعملة الأجنبية:}$$

$$\bar{S}_D = \bar{M} (1+i_E)C_t \quad \text{العائد بالعملة المحلية:}$$

حيث:

بعد تحويل \bar{M} إلى العملة المحلية وفق سعر الصرف الآجل C_t نجد أن :

$$\bar{M} (1+i_D) = \bar{M} (1+i_E)C_t \text{ و } \bar{M} = M/C_c$$

$$\bar{M} (1+i_D) = \frac{M}{C_c} (1+i_E)C_t$$

$$(1+i_D) = (1+i_E) \frac{C_t}{C_c}$$

$$\frac{(1+iD)}{(1+iE)} = \frac{Ct}{Cc}$$

وبطرح الواحد الصحيح:

$$\frac{Ct}{Cc} - \frac{Cc}{Cc} = \frac{(1+iD)}{(1+iE)} - \frac{(1+iE)}{(1+iE)}$$

فإننا نحصل على:

$$\frac{(Ct+Cc)}{(Cc)} = \frac{(iD+iE)}{(1+iE)}$$

وإذا اعتبرنا أن iE صغيرا جدا مقابل وحدة واحدة، سنحصل بالتأكيد على العلاقة التالية:

$$\frac{(Ct+Cc)}{(Cc)} \cong iD - iE$$

وهي الصياغة الرياضية لنظرية تعادل معدلات الفائدة، حيث فروقات معدلات الفائدة $iD - iE$ تتعادل مع تقلبات معدلات الصرف، ومن مزايا نظرية PTI أنها تقوم بربط الأسواق النقدية بأسواق الصرف، فعلى الرغم من أن ظروف الواقع تتسم بتعقيدات كثيرة إلا أنها تحقق الارتباط بين معدلات الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للنظم التي تطبق الرقابة على الصرف، بالإضافة إلى غرض المتعاملين في توظيف أموالهم من خلال دافع المضاربة، حيث يعتبر كموجه لسلوكهم الذي يستند على معدلات الفائدة ولتوضيح مصفوف نظرية PTI نستعين بالمثل التالي¹:

نفرض أن سعر الصرف يتحدد كما يلي:

$$120 \text{ yen} = 1 \text{ Eur} \text{ سعر الصرف العاجل}$$

$$121 \text{ yen} = 1 \text{ Eur} \text{ سعر الصرف الآجل:}$$

$$i_{\text{yen}} = 7 \% \text{ معدل الفائدة السنوي للين الياباني}$$

$$i_{\text{eur}} = 3 \% \text{ معدل الفائدة السنوي الأورو}$$

للاستفادة من فروقات معدلات الفائدة يقوم المضارب باقتراض مبلغ مقداره 9000 أورو، بمعدل فائدة سنوي 3% أي المضارب بعد سنة سيكون مدين بمبلغ 9270 أورو. يبادر هذا المتعامل بتحويل القرض إلى ما يساويه بالين وفق سعر الصرف العاجل $120 \text{ yen} = 1 \text{ Eur}$ فتكون قيمة القرض 1080000 ين، ثم يقوم بتوظيف هذا المبلغ في السوق اليابانية بمعدل فائدة سنوي 7%.

¹ Patrice fontaine: gestion du risque de change édition economica, Paris, 1996, P26.

وبعد سنة سيتحصل على عائد 1155600 ين، والتسديد التزاماته (قيمة القرض الذي يعادل بعد سنة 9270 أورو) يحول العائد المتحصل عليه بالين إلى الأورو بسعر الصرف الآجل $121 \text{ yen} = 1 \text{ Eur}$ فيكون:

$$9550,41 = 121/115560 \text{ أورو}$$

$$\text{وبالتالي يحقق ربح قدره } 280,41 = 9270 - 9550,41 \text{ أورو}$$

الفرع الثاني: نموذج المحفظة

تعتبر نماذج المحفظة إن الأعوان الاقتصاديون يمتلكون مجموعة من الأصول (النقود المحلية، النقود الأجنبية، سندات وطنية، سندات أجنبية)، كما تعتبر أن سعر الصرف هو السعر الذي يقبل الأعوان الاحتفاظ بمجموعة من الأصول والنموذج القاعدي يتكون من المعادلات التالية:

$$M = m (i, i^* + S^a) W \text{ المعادلة الأولى: شرط التوازن في السوق المحلية.}$$

$$B = b (i, i^* + S^a) W \text{ المعادلة الثانية: شرط التوازن في سوق السندات بالعملة المحلية.}$$

$$SF = F (i, i^* + S^a) W \text{ المعادلة الثالثة: شرط التوازن في سوق السندات بالعملة الأجنبية.}$$

$$W = M + B + SF \text{ معادلة الثروة:}$$

$$M: \text{ العرض من العملة المحلية؛ } Sa: \text{ معدل الفرق المقدرة لسعر الصرف؛}$$

$$B: \text{ العرض من السندات بالعملة المحلية؛ } m.b.F: \text{ تمثل الطلب على الأصول؛}$$

$$F: \text{ العرض من السندات بالعملة الأجنبية؛ } i: \text{ معدل الفائدة المحلي؛}$$

$$S: \text{ سعر الصرف؛ } i^*: \text{ معدل الفائدة الأجنبي؛}$$

$$W: \text{ الثروة الإجمالية للأعوان المحليين؛}$$

عند قيامنا بالإسقاط والربط بين المعادلات السابقة، نستخلص إلى نتيجتين مفادهما أن:

- يرتبط سعر الصرف ارتباطا وثيقا بعنصرين مهمين هما: عرض الأصول ومعدل الفائدة الأجنبي، فالحائزون على الأصول يسعون للبحث عن أعظم مردود طبقا للمخاطرة المتعلقة بمختلف أنواع التوظيفات، فإذا ارتفع معدل الفائدة الوطني، فإن من مصلحة المستثمرين القيام باختيار الأصول الوطنية والتخلي عن الأصول الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية. عكسيا، فغن ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي يزيد من الطلب على الأصول الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

- يؤثر الفرق الجاري على أرصدة الأصول، حيث يؤدي الفائض الجاري على فائض في الادخار، وبالتالي زيادة القدرة على التمويل التي تؤدي إلى ارتفاع أرصدة الأصول الأجنبية. عكسيا، يؤدي العجز الجاري إلى الاحتياج إلى التمويل وبالتالي الانخفاض في أرصدة الأصول الأجنبية.

تعتبر هذه الأصول إذن كالحاليات على المستوى العالمي، فيقوم العملاء الاقتصاديون ووق منطق الاستمرارية بالفصل بين الأصول المالية والأصول النقدية، طبقا للعوائد والمخاطر بغية تعظيم عائد حافظتهم. فمن الواضح أن هذه السلوكيات لم تنتج عن الاعتبارات المتعلقة بوضع ميزان المدفوعات، بل نتجت عن تغيرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف التي من شأنها أن تغير العوائد والأسعار النسبية للأصول المصاغة بالعملة المختلفة.

خلاصة الفصل:

لا يمكن فهم سياسة سعر الصرف ما لم يتم التطرق إلى سعر الصرف من حيث المفهوم والأسس التي يعتمدها، ولقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأداة تلعب دورا هاما في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات، وعلى رأسهم التوازن الخارجي (ميزان التجاري)، وهذا ما يضع السلطات النقدية أمام مسؤولية الإختيار الأحسن لنظام الصرف، يجعل من سعر صرف عملتها دورا هاما في خدمة البرامج والأهداف

الاقتصادية للبلد، من أجل تحقيق ذلك لابد على الحكومة أن تتخذ جملة من الاجراءات الاقتصادية مرافقة لنظام الصرف المتبني، كل حسب طبيعة الاقتصادية وموقفه أمام الاقتصاد العالمي.

تمهيد:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين بتسويتها في الحال أو في المستقبل وبذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها. هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال دراسة دور سياسات سعر الصرف في معالجة الخلل في الميزان التجاري من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات وميزان التجاري؛

المبحث الثاني: تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-

2016؛

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات؛

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات وميزان التجاري؛

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة، فتصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال ومن وإلى العالم الخارجي، وهذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات الذي نحاول التطرق إلى ماهيته ونظريات اختلال وتوازنه.

المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية ، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، ولهذا نحاول إبراز مفهوم وأهميته التي يعتمد عليها كل دولة في بعض قراراتها.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

تتعدد تعاريف ميزان المدفوعات ومن بين هذه التعاريف نذكر:

التعريف الأول: "هو بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية، بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة".¹

التعريف الثاني: "يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل لجمال المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالبا متكون لسنة واحدة".²

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات: "ميزان المدفوعات إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم ، ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة".³

¹ هو شيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع،الأردن،2013،ص 235.

²Parent Antoire, *Balance des paiement et politique Economique*, (Nathan, France, 1996), p5.

³ موقع صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، (الطبعة الخامسة واشنطن، 1993).

بناء على ما سبق يمكن القول أن: "ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية، والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في دولة ما ونظرائهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة"

ويمكن التفريق بين المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين:¹

أ. ميزان المدفوعات الدولية: حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية، في حين أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة والتي عادة تكون سنة.

ب. ميزان المدفوعات المديونية: يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة.

يرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج، حيث تسجل وفقه كل معاملاته والذي يوضح أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخردائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة الواردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها مع الخارج.

ويعرف أيضا على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.²

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

✓ يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابلية ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ، ومستوى الأسعار والتكاليف...إلخ

✓ يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:

إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع ألتبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادية للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

✓ يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

¹ محمد دوي دار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003، ص39.
² عيد الرحمن يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2003، ص203.

✓ تقيس الوضع الخارجي للدولة:

حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي ،
ففي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

الفرع الثالث: مفهوم الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية، والمتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أنه هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزاً في الميزان التجاري ، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان.

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات والصادرات للدولة. حيث أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية¹، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة تكون ثلاثة أشهر ، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه «الميزان التجاري الدولي " في هذا البلد.

يضم الميزان إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل رصيد التجاري الإيجابي ل (X-M)، مثلاً على أن الصناعة كقوة جدا، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلية أو بنيوية للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري² ، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، و ضعف القدرة الإنتاجية فيه ، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

المطلب الثاني : توازن واختلال ميزان المدفوعات وطرق تسويته.

تطرقنا فيما سبق إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته ، ففي هذا المطلب سنتناول توازن واختلال ميزان المدفوعات وطرق تسويته.

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة، ويقودنا الحديث عن توازن ميزان المدفوعات إلى الفصل بين نوعين من التوازنات هي التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي،

¹ عدنان نايف النعمي ، إدارة العملات الأجنبية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2012، ص 76 .

² عيد الرحمان يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 1993، ص 203.

التوازن المحاسبي ويقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بندا اصطناعي متعارف عليه ببند "السهو والخطأ" تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي.

أما التوازن الاقتصادي ويقصد به الحالة التي تكافئ في ظلها الإيرادات التي تحصل عليه الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.¹ كما يستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات، وهي المعاملات المستقلة، وهي المعاملات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، وهذا لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها، ومثال ذلك تصدير السلع واستيرادها، وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، وتلقي استثمارات أجنبية أو القيام بها.

أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية والتي لا تتم لذاتها، وإنما تجري بالنظر إلى حالة أوضاع ميزان المدفوعات، والهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع المدين. ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية والمستقلة وحدها.²

الفرع الثاني: اختلال ميزان المدفوعات

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، فإذا تحقق عجزا أو فائضا يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لا بد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ إجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الأساسية في علاج هذا العجز. يتعرض ميزان المدفوعات عدة اختلالات حيث تتميز أنواع مختلفة، اختلال عرضي، اختلال موسمي، اختلال دوري واختلال هيكلية.

الاختلال العرضي ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالأفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد. أما الاختلال الموسمي ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.

فالاختلال الدوري يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تناب الاقتصاد الرأسمالي، بحيث في فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الإنعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية.

الاختلال الهيكلي وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث أنه تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترات الأولى للتنمية، في حين يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات هو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة

¹ السيد محمد أحمد السريبي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 228، 230.

² محمد العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 94.

التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وبهذا فإن هذا الاختلال يكون نتيجة النمو طويل الأجل الذي يخضع له اقتصاد ما. يعود هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب من أهمها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية وهذا الوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر، فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع للقطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها وكذلك توجد أسباب هيكلية وتتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية وهيكل الناتج الوطني وينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية.

الفرع الثالث: طرق تسوية اختلال ميزان المدفوعات

لأجل عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة ناتجة عن الاختلال في ميزان المدفوعات ، فهناك طرق من أجل تسوية وتصحيح الاختلال.

من طرق تسوية اختلال ميزان المدفوعات التصحيح عن طريق آلية السوق حيث ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي فهي ليعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر وتأخذ هذه الطريقة ثلاثة أشكال أولها التصحيح عن طريق آلية الأسعار ويختص هذا الشكل بفترة قاعدة الذهب ويتطلب تطبيقها ثلاثة شروط أساسية ثبات أسعار الصرف ، الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر ومرونة الأسعار والأجور أي حرية حركتهما، ففي حالة حدوث فائض فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب يرافقه زيادة في عرض النقود الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية ، وسيترتب عن ذلك من جهة الانخفاض صادرات القطر إلى الخارج، ومن جهة أخرى ارتفاع في إستي رادات القطر من الخارج ، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى الميزان، أما في حالة حدوث عجز ستكون العكس. وبهذا فإن البنك المركزي في حالة الفائض يقوم بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة (لارتفاع السيولة المحلية) مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج وبالتالي التخلص من الفائض المتاح لإعادة توازن الميزان، أما في حالة العجز فيقوم برفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وبهذا ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة توازن الميزان¹، أما الشكل الثاني من طريقة آلية السوق هو التصحيح عن طريق سعر الصرف وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية ويتطلب تطبيقها شرطان اتخاذ سعر صرف حرو عدم تقيده من قبل السلطات النقدية، ففي حالة العجز في الميزان يكون القطر بحاجة إلى عملات أجنبية وبهذا تقوم بعرض العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، فزيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في هذه الأسواق، وبهذا سوف يزداد الطلب على منتجات القطر، وبهذا تزداد صادراتها مع انخفاض إستي راداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، وفي حالة الفائض يحدث العكس. أما الشكل الثالث والأخير في طريقة آلية السوق هي التصحيح عن طريق الدخول وهي الآلية الذاتية المصاحبة للتحليل الكيندي والتركيز على المتغيرات الكلية في التحليل الاقتصادي ، وأهم شروطها ثبات أسعار الصرف، جمود الأسعار أي ثباتها والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق. ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وهو تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، ففي حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات حيث تكون الصادرات أكبر من الواردات وهذا يترتب زيادة الإنفاق المحلي وزيادة

¹ عرفان تقي الدين ، التمويل الدولي ، مجدلوي للنشر ، عمان ، 1999، ص 128-129.

الدخل فترتفع الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن والعكس في حالة حدوث عجز. فتقوم السلطات المالية باستخدام السياسة النقدية لمعالجة هذا الخلل، ومن أهم أدوات هذه السياسة هي سعر الفائدة، حيث يتم خفض عرض النقد في التداول والذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي وهذا لانخفاض الإنفاق الاستثماري. وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال وهذا ما يؤدي إلى توازن الميزان.¹ بالإضافة إلى الأشكال الثلاثة السابقة اعتمدت طريقة لغرض تفادي عيوب الأشكال السابقة، والتي تعتمد على التغييرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة خاصة من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة التي تؤثر على الموقف التجاري للبلد، حيث تزداد الصادرات وبالتالي سيؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم سيأثر ميزان المدفوعات، حيث أن الإضافة التي قدمتها هذه الطريقة هو أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد لتؤدي إلى الهدف المتوخاه منها وهذا راجع لسبب أن نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية يتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد و استيراداته ، أما السبب الآخر هو أن آثار عملية التخفيض على العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد وخاصة مدى القدرة الاستيعابية له (الامتصاص) أي على درجة التوظيف السائدة. حيث أن لكل هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة ميزان المدفوعات.

أما الطريقة الثانية لتسوية اختلال ميزان المدفوعات هي طريقة تدخل السلطات العامة، في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني التي تتمثل في بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز، كذلك بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي واستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية وتشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن، وآخر إجراء هو استخدام الذهب والاحتياط الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح هذا الخلل. أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني هي اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة، بيع جزء من الاحتياطي الذهبي إلى الخارج وبيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

المبحث الثاني: تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016)
قامت الجزائر بمحاولة تصحيح الاختلال الهيكلي الذي عصف بالاقتصاد الوطني ، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الخارجية، وإعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية ، فكان لموضوع سعر صرف الدينار الجزائري وزن قوي في ذلك، بهدف تحقيق نتائج إيجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية ، وعلى رأسها تحسين وضعية ميزان المدفوعات وسنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري؛

المطلب الثاني: أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان رأس المال؛

المطلب الثالث: أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان الكلي.

المطلب الأول: أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري ، باعتباره أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة الانعكاسات التي طرأت في نظام الصرف على بنود الميزان الجاري لميزان المدفوعات، وذلك من خلال تحليل وضعية البنود المكونة له (الصادرات، الواردات، والرصيد الكلي للميزان التجاري) خلال الفترة (2000-2016).

¹ محمد العربي شاكر، مرجع سبق ذكره، ص94.

أولاً: تحليل سلوك سعر صرف الدينار الجزائري من خلال عناصر الميزان التجاري
إن الميزان التجاري يتكون من عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات وعادة ما تكون هناك آثار تبادلية بين هذين العنصرين وسياسة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيسي للتخفيض سعر صرف الدينار، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أن أسعارها التنافسية، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية، وبالتالي فإن تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لعملة الشريك التجاري سيسبب اختلال في حجم الواردات والصادرات على حد سواء.

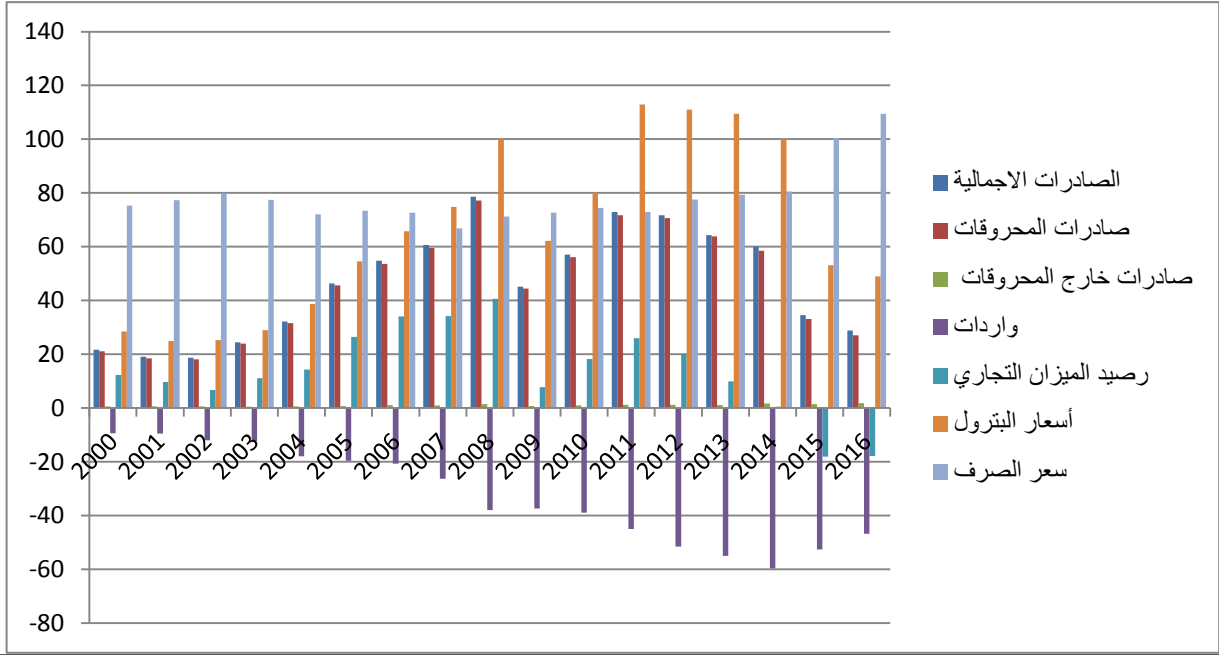
الجدول رقم (05): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة(مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الإجمالية	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.38	54.74	60.59	78.56
صادرات محروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
صادرات خارج المحروقات	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.395
واردات	-9.35	-9.48	12.01	12.32	17.95	19.57	20.68	26.35	37.99
رصيد الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.566
أسعار البترول(برميل/دولار)	28.50	24.85	25.24	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9
سعر صرف دج/دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الصادرات الإجمالية	45.18	57.09	72.88	71.736	64.377	59.996	34.56	28.883	
صادرات محروقات	44.415	56.121	71.661	70.583	63.816	58.462	33.081	27.102	
صادرات خارج المحروقات	0.771	0.969	1.227	1.153	1.051	1.667	1.485	1.78	
واردات	37.402	38.88	44.94	51.56	54.99	59.67	52.649	46.727	
رصيد الميزان التجاري	7.784	18.205	25.961	20.167	9.880	0.459	18.083	17.844	
أسعار البترول(برميل/دولار)	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	49	
سعر صرف دج/دولار	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	

المصدر: التقرير للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، 2015، 2010، 2005.

البيان رقم(05): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول(06)

من خلال الجدول والبيان السابق يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية في النقاط التالي:

- ❖ **الصادرات:** الملاحظ من الجدول ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية خلال الفترة الممتدة من (2000-2008)، حيث بلغت عام 2002 مقدار 18.18 مليار دولار، لتواصل ارتفاعا وتسجل 38.46 مليار دولار سنة 2005، لتصل عام 2008 قيمة 78.59 مليار دولار، وفي سنة 2009 عرفت انخفاضا كبيرا حيث قدرت ب 45.18 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي وصلت إلى 62.2 دولار للبرميل وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 72.88 مليار دولار سنة 2011 نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع حيث وصل سعر البرميل 112.9 دولار، فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائري، فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة تحقق انخفاض لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 4%، لتعود الصادرات بعدها للانخفاض التدريجي والمستمر إلى غاية سنة 2016 وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات وخاصة سنتي 2015 و 2016 سجل انخفاض كبير في حصيلة الصادرات الجزائرية، وصل إلى 34.56 مليار دولار سنة 2015 و 28.883 مليار دولار سنة 2016 بسبب تراجع أسعار البترول من 53.1 دولار سنة 2015 إلى 49 دولار والسبب بالدرجة الأولى راجع لمنافسة الغاز الصخري الأمريكي للنفط الجزائري، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 5% من الحصيلة الإجمالية للصادرات.
- ❖ **الواردات:** في الفترة 2000-2014 عرفت قيمة الواردات الإجمالية تطورا ملموسا، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 ب 59.670 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط حيث مع بداية سنة 2000 قدر سعر البرميل ب 28.50 دولار مع التزايد المستمر في أسعار البترول ليصل إلى أقصى قيمة له تقدر ب 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول الرئيسية التي تستورد منها الجزائر مما ترتب عليه ارتفاع

قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار. وكذا الحاجة لزيادة الاستيراد من المواد الأولية والسلع الرأسمالية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تنفذها الحكومة. لتعود للانخفاض من جديد سنتي 2015 و 2016 حيث قدرت سنة 2015 ب 52.649 مليار دولار وسنة 2016 ب 46.727 مليار دولار ويعود السبب في ذلك لانخفاض أسعار البترول الخام وانخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل ب 53.1 دولار سنة 2015 و 49 دولار سنة 2016 والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي ، وكذا نتيجة للقيود الأخيرة التي بدأ يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد وحظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية إتباعا لسياسة التقشف، ونتيجة للفساد في بعض القنوات المالية للدولة و الاعتمادات الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات والأشخاص لتهرب العملة الصعبة للخارج والمضاربة في السوق السوداء دون دخول أي بضائع و سلع إلى السوق المحلي، قل عرض الواردات السلعية التي تشكل نسبة كبيرة من الطلب المحلي.

أما فيما يتعلق بعلاقة سعر الصرف والواردات فالملاحظ من خلال البيانات أن هناك علاقة طردية بين الواردات وانخفاض قيمة سعر صرف الدينار.

❖ الميزان التجاري: يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من البيان السابق حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

1. سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طوال فترة (2000-2014) حيث حقق 21.65 مليار دولار لسنة 2000 ، مع انخفاض قليل للفائض سنة في سنة 2002 نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية مثل وقود النفاثات والديزل¹، ليصل هذا الفائض أعلى قيمة له سنة 2008 و قدرت ب 40.596 ويرجع هذا الفائض أساسا للارتفاع الذي عرفته الصادرات والذي وصل إلى 78.56 مليار دولار سنة 2008 عاكسة ارتفاع الطلب على الواردات سلع التجهيز في إطار الإنعاش الاقتصادي ، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وزيادة حصة إنتاج الجزائر في منظمة الأوبك.
2. في سنة 2009 أنخفض هذا الفائض بالنسبة لسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية ، لكنه عاد للارتفاع في الفترة 2010-2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية ، وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من (2012-2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.32 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.
3. أما سنتي 2015 و 2016 عرف الميزان التجاري رصييدا سالبا حيث سجل عجزا بقيمة 18.083 مليار دولار سنة 2015 ليستمر العجز إلى سنة 2016 حيث سجل رصييدا سالبا أيضا يقدر ب 17.844 مليار دولار، حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام ب 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 منتقلا بذلك إلى 49 مليار دولار للبرميل سنة 2016 في السوق الدولية، وثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المائل في النوعية للنفط الصخري ، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

¹ بوزيد بورنان ، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الإحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ألبليدة ، الجزائر، 2014-2015، ص 199.

4. ويتضح أيضا من خلال البيان بأن انخفاض قيمة الدينار الجزائري جاءت بالنتائج التالية على الواردات والصادرات:

- عدم استجابة الصادرات بسبب عدم مرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة فرغم إتباع الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة حسب نظرية المرنات لكن نلاحظ أن صادرات الجزائر النفطية وغير النفطية تتراجع عشوائيا، إذن فسياسة سعر صرف الدينار ليس لها أي تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الريعي الذي يستجيب فقط لسوق البترولية، وأيضا نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر غير البترولية (بسبب أزمة الإنتاج) فهي شبه منعدمة.
 - إن عملية التدهور التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق مبتغاها حيث أن قيمة الواردات لم تتراجع أي أن الطلب على الواردات الأجنبية ليمتدع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.
 - التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني أن نسب عالية من إيراداتنا تأتينا بالدولار الأمريكي في حين نتبع باليورو باعتبار أن معظم وارداتنا من دول الإتحاد فالأوروبيون ، وبفعل أزمة اليورو تراجعت عائدات النفط بفعل انخفاض استهلاك الأوروبي للمحروقات جراء تعطل الجهاز الإنتاجي، وبفعل سياسة التقشف التي تعتمد عليها الدول الأوروبية، كما لجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية تلك الخسائر، مما رفع فاتورة استيراد الجزائر وهذا ما نلاحظه خلال الفترة 2010-2016. وبالتالي ستأثر البرامج التنموية للجزائر وسياسة تخفيض الدينار ستزيد الطين بلة.
 - وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول. فضلا عن إتباع الحكومة لسياسة مالية تقشفية وحذرة. وفي الأخير نستنتج أن أثر التخفيض معدوم على الصادرات الجزائرية ما دامت المحروقات تشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة (التخفيض) التي لم تعط ثمارها.
- ثانيا : احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر
- يمكن القول أن احتياطي الصرف الأجنبي ما هو إلا مجموع التراكبات السنوية لأرصدة ميزان المدفوعات، وتعتبر فوائض الحساب الجاري المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياط وبالأخص فائض الميزان التجاري، وذلك من خلال صادرات قطاع المحروقات.

■ مكونات احتياطي الصرف في الجزائر : تتكون احتياطي الجزائر من ¹:

- أ. الذهب : انخفضت قيمة الذهب من احتياطي الجزائر منذ مدة طويلة قابلة سيطرة الدولار الأمريكي والعملات الأخرى ، حيث بلغت احتياطات الذهب في الجزائر سنة 2006 قيمة 1133825135.72 مليار دينار مقابل احتياطات من العملات الأجنبية التي قدرت بقيمة 378920227466.21 مليار دينار لنفس السنة ، ويرجع الانخفاض في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة إلغاء دور الذهب في مركز النظام النقدي وسيطرة مكانة الدولار الأمريكي.
- ب. العملات الأجنبية : منذ بداية تكوين الاحتياطات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياط ، حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار 48% سنة 2000 ونسبة 45% سنة 2001 وما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساسي احتياطي هي مرونة تمويل العجز في ميزان مدفوعات

¹ هدى بوحيك ، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، جامعة تبسة، الجزائر، ص 7.

الولايات المتحدة الأمريكية لأن تمويله يكون أكثر سهولة من تمويل العجز لدى الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السائدة، ومنذ بداية 2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار إذ سجلت الجزائر نسبة احتياطياتها من الدولار 42% والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة بنسبة 6.2% عن سنة 2001، وبلغ احتياطي الجزائر من الأورو 30% من إجمالي الاحتياطيات ومثلت باقي العملات الأخرى نسبة 28% وقدرت نسبة الين الياباني منها 12%، ويتم تحديد الأصول الاحتياطية في الجزائر بالطلب حيث يعمل بنك الجزائر على تحديد حجم الاحتياطيات التي يمكن تكوينها وبعدها يقرر العملات التي يشكل منها هذه الاحتياطيات. ولإبراز علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار يمكن عرض الجدول التالي:

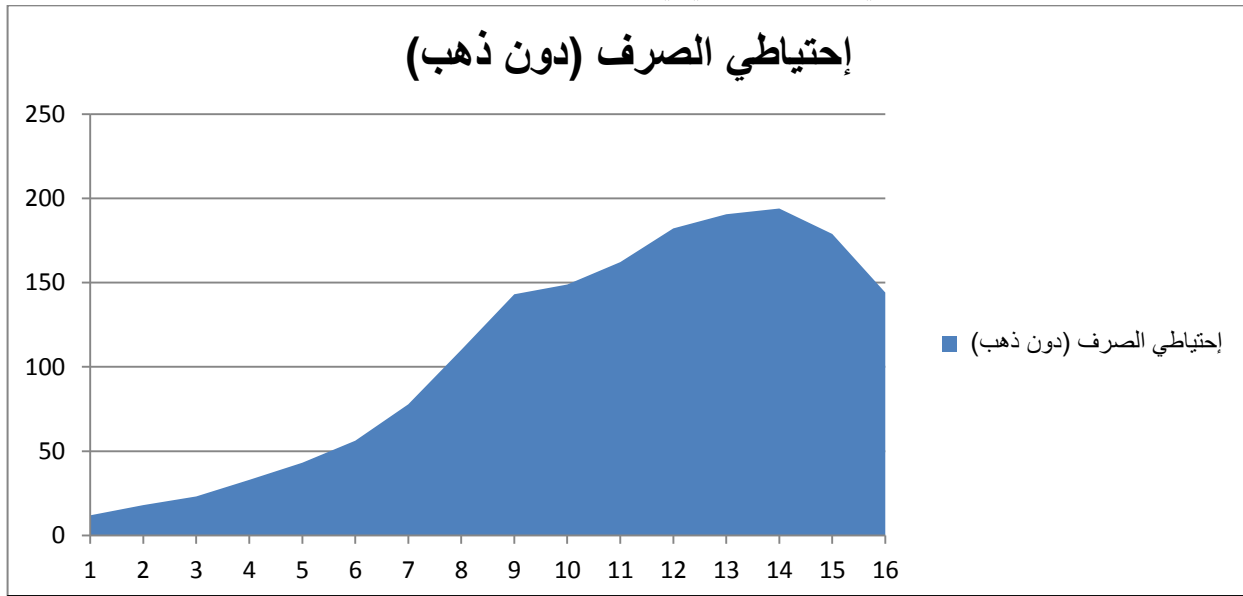
الجدول رقم(06) : تطور حجم احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة مليار دولار، دولار للبرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي الصرف(دون ذهب)	11.9	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
احتياطي الصرف(دون ذهب)	143.1	148.9	162.2	182.2	190.6	194.0	178.9	144.13

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى النشرات الثلاثية لبنك الجزائر

البيان رقم(06) : يبين تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول(07)

من خلال الجدول والبيان يمكن ملاحظة أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار البترول الخام وحجم الإحتياطيات ، وتغيرات سعر صرف الدينار ويمكن إبراز هذه العلاقة من خلال الملاحظات التالية:

❖ انتقلت احتياطيات الصرف من 24.85 مليار دولار سنة 2000 إلى 99.97 مليار دولار سنة 2008 ، ليتوالى تشكل الاحتياطيات لتصل إلى أعلى معدل لها ب 194.01 مليار دولار في سنة 2013 ، نتيجة انتعاش السوق البترولية بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية.

- ❖ أصبحت احتياطات صرف الجزائر منذ بداية 2000 المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، حيث تعتبر المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الجزائر، وبالتالي الارتفاع في احتياطي الصرف سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي بدوره يرفع من معدلات التضخم وهذا ما يؤثر على قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة.
- ❖ ومن الملاحظ من الجدول والبيان أنه كلما أنخفض الدولار، انخفضت القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف، وهذا ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للصادرات النفطية وزيادة قيمة الواردات، ومع اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية للجزائر (المدفوعات بالأورو والمقبوضات بالدولار) يحدث تآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الجزائرية، وهذا ما سيزيد من تدهور قيمة الدينار.
- ❖ ونلاحظ من الجدول أنه في سنة 2014 و2015 حدث انخفاض في حجم الاحتياطي حيث أنتقل من 194.01 مليار دولار سنة 2013 إلى 178.93 سنة 2014 ليصل إلى 144.13 سنة 2015 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من 109.55 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100.71 دولار للبرميل في 2014 ثم ليصل إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015، بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم، وتأثيرها على قرار منظمة الأوبك الذي يمثل إنتاجها حوالي ثلثي إمدادات العالم من هذه المادة (مليون برميل يوميا) مما حدا بالإبقاء على نفس سقف الإنتاج.
- ❖ إن توظيف أغلب احتياطات الجزائر في سندات الخزنة الأمريكية بمعدلات مردودية ضعيفة جدا لأترق لحجم المبالغ الموظفة، في ظل تدني ناهيك عن مخاطر الصرف، هذا ما سيزيد من تآكل القيمة الحقيقية لاحتياطات البلد.

المطلب الثاني: اثر أسعار صرف الدينار على ميزان حساب رأس المال في الجزائر

إن المتتبع لحركة ميزان حساب رأس المال في الاقتصاد الجزائري يلاحظ انه لا يوجد استثمارات غير مباشرة لأنه في إحصائيات بنك الجزائر نجد الاستثمارات غير المباشرة تساوي الصفر، أما في ما يخص الإعانات فهي لا تؤثر على سعر صرف الدينار لأنها مبالغ صغيرة لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض

أولا. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نظم المشروع الجزائري حركة رؤوس الأموال من خلال النظام رقم 03-09 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر إلى الخارج مع مداخيلها¹، حيث تتمثل أغلب تدفقات رؤوس الأموال الوافدة أو الخارجة من الجزائر في الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي مرتبطات عديدة يمكن ذكرها في ما يلي:

أ. مراحل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر: يمكن تقسيم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مرحلتين هما:²

1. مرحلة ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2000): لقد تميزت هذه الفترة بتدفقات ذات

مستويات ضعيفة ولم تتجاوز في مجملها نصف مليار دولار، وبغياب شبه

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 03، العدد رقم 45.

² سمير أبو الفتوح، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص ص 66-74.

- كامل في بعض الأوقات للاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من المزايا و الحوافز التي أعطاها قانون الاستثمار 93-12 المؤرخ في 1993 و يمكن التماس وجود أسباب كثيرة كانت عائقا لتدفق الاستثمار الأجنبي من بينها :
- ✓ الأوضاع السياسية و الأمنية المتردية و غياب الاستقرار ولد تخوفا في نفوس المستثمرين خاصة و أن المتعاملين الأجانب يقومون بتقييم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها و بالتالي صنفت الجزائر ضمن البلدان ذات الخطر المرتفع جدا.
 - ✓ العوائق الاقتصادية و المالية و التي كانت سيئة من بينها ضعف البنية التحتية و تفاقم المديونية و تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي و الغش الضريبي و التهرب الجنائي ، و أيضا تأخر إنشاء البورصة.
 - ✓ الصعوبات القانونية و الإدارية التي من بينها صعوبات في الخدمات الإدارية الموجهة لتلبية و توفير الظروف الملائمة للاستثمار و كذلك البيروقراطية و عدم كفاءة الإداريين.
 - ✓ رفض التحكيم الدولي الذي يعطل العديد من مشاريع الشراكة و يضمن حماية المستثمر الأجنبي الذي يفضل التحكم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية.
 - ✓ مشكل التمويل و عجز القطاع المصرفي بسبب عدم فعالية المؤسسات البنكية و عدم تطورها و سيطرة القطاع العام .
 - ✓ عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة جعلها في وضعية تنافسية اقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لما لهذه المنظمة من شروط و إجراءات هي في صالح المستثمر الأجنبي .

2. مرحلة التحسن النسبي للاستثمارات المباشرة الأجنبية 2001-2015:

بعد استعداد الحكومة لخصوصية العديد من المؤسسات العمومية من خلال القانون 01-04 الصادر في 20 أوت 2001 ، بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترى النور و تحسنت مستوياتها وهذا ما يبينه كل من الجدول و البيان التالي¹:

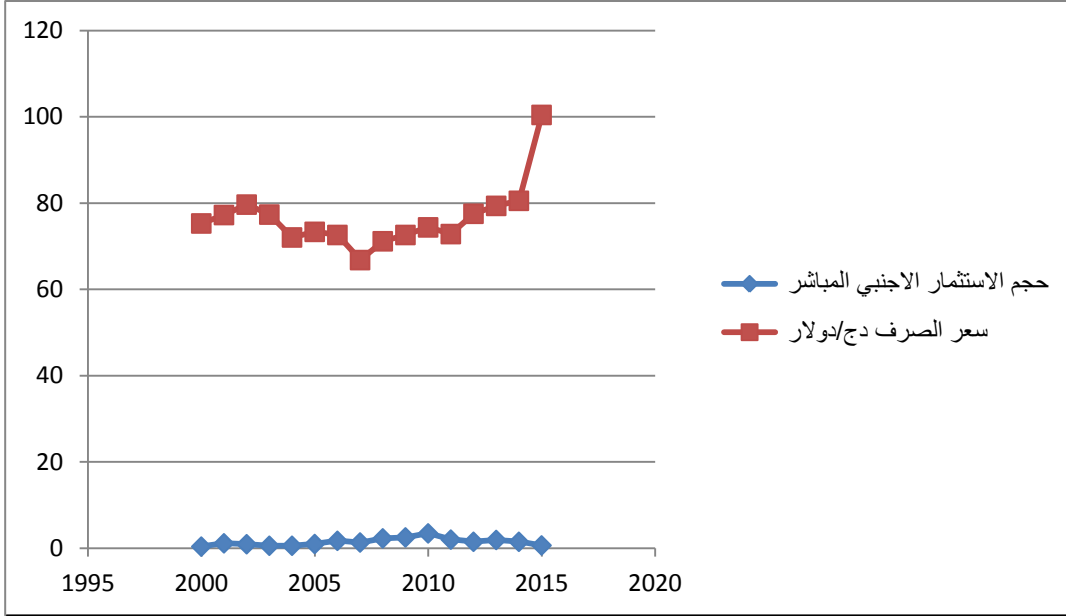
الجدول رقم(07): تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الدينار خلال الفترة(2000-2016)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الاستثمار الاجنبي المباشر	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.02	1.76	1.37
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاستثمار الاجنبي المباشر	2.33	2.55	3.48	2.04	1.541	1.961	1.534	0.691

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر 2015، 2010، 2005.

الشكل رقم(07): تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2015)

¹ صالح مفتاح و فاطمة رحال ، أثر تحرير حساب رأس المال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، ملتقى دولي بعنوان سياسات الإنفتاح الاقتصادي والنمو بدول جنوب المتوسط ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة باتنة ، الجزائر ، يومي 11/12 نوفمبر 2013 ، ص14.



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم (07) و(08)

نلاحظ من الجدول و البيان السابق أن الاستثمار الأجنبي المباشر حقق أرقام ضعيفة جدا ، لكنها في تحسن نسبي تميزت به الفترة من 2001 إلى 2015 مقارنة بفترة التسعينات التي كانت فيها حجم الاستثمارات الأجنبية منخفضة جدا و يظهر ذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي و إصدار قوانين مشجعة للاستثمار و القطاع الخاص ، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من 0.42 مليار دولار عام 2000 إلى 1018 مليار دولار عام 2001 ، و هي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 و ما ينطوي عليه من حوافز ضريبية ، لتسجل التدفقات الواردة سنة 2002 حوالي 0.97 مليار دولار و هذه التدفقات تحققت بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم

المصرية بالإضافة إلى خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة " أسبات " الهندية ، و في سنة 2004 وصلت إلى 0.62 مليار دولار بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية . و هكذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002، 2003، 2004 جاءت معظمها من الاستثمارات الكبير السجل في قطاع المحروقات و الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية و الفرنسية و البريطانية .

. شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا بنسبة 2005 قيمته 0.74 مليار دولار أمريكي ، و سجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا و مرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا نسبته 56.07% ، و هذا في وقت عرفت فيه ووتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية.

أما فيما يتعلق بسنة 2009 فقد سجلت ارتفاعا للتدفقات الواردة للجزائر حيث و وصلت أعلى قيمة لها سنة 2009 ب 2055 مليار دولار بسبب التخفيضات الضريبية أما بالنسبة للسنوات 2010، 2010 ، و رغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث و تطورات فان الإحصائيات تشير إلى ارتفاع حجم الاستثمار في الدول العربية و الذي يتشكل من الاستثمارات محلية و أجنبية ، و قد استحوذت 4 دول نفطية على الاستثمارات و هي السعودية ، الإمارات ، قطر و الجزائر بنسبة 63% من مجمل الاستثمارات الإجمالية في المنطقة لعام 2011 و ذلك لتمويل خطط طموحة للتنمية ، أما الفترة من (2012، 2015) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض بسبب أزمة اليورو .

حيث بلغ أقصى انخفاض له سنة 2015 حيث قدر ب 0.691 مليار دولار و يعود السبب الرئيسي في ذلك الانخفاض الحاد في الأسعار البترول .

أما فيما يخص العلاقة بين سعر الصرف الدينار و الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر فيمكن القول انه:

- ليس هناك علاقة مباشرة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتغير سعر صرف الدينار الجزائري، حيث أن سعر صرف الدينار يتسم بالتقلب وهذا ليساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم ذلك فنلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم ذلك فنلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في تدفق الاستثمار المباشر والسبب الرئيسي لذلك هو انتعاش السوق البترولية وهذا ما يوضحه البيان خلال الفترة (2000-2015) فمعظم هذه الاستثمارات وجهت لقطاع المحروقات، (تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي على حسب أسعار البترول).

لذا فيمكن القول أن هناك علاقة غير مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر صرف الدينار من خلال أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث كلما ارتفعت أسعار المحروقات أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال بسبب أنه القطاع الأكثر ربحية في الجزائر، وبالتالي يزداد حجم الصادرات البترولية وترتفع قيمة الدينار الجزائري ومن جهة أخرى يمكن القول أن إتباع الجزائر نظام التعويم المدار للدينار من خلال توصيات صندوق النقد الدولي قد ساعد ولو بصورة ضئيلة في رفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى إصلاحات والقوانين والتشريعات والتحفيزات التي تخص التجارة الخارجية عموما والاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص.

وإضافة لما سبق يمكن إرجاع تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر إلى¹:

- ✓ تحسن الوضع السياسي والأمني في البلاد.
- ✓ النتائج التي حققتها عمليات التصحيحات الهيكلية لدواليب الاقتصاد، مثل تحرير قطاع التجارة الخارجية
- ✓ سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقات والمعاهدات التي عقدها مع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية.
- و نستنتج في الأخير أن تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كان سببه الرئيسي قطاع المحروقات، فهو يعتبر المساهم الأساسي في إنشاء القيمة المضافة وهذا ما يعمق اعتماد الجزائر على هذا المورد.
- ويمكن أن نستنتج أيضا أن التركيز على التحفيز الجبائية ليس كافيا في حد ذاته لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، بل تكلمه عوامل المحيط المؤسسي والاقتصادي وكذلك الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في أي بلد، وهو ما لم يجعل الجزائر تنجح في مجال الانفتاح المالي على العالم الخارجي، رغم التحسن النسبي في استقطاب الأموال الأجنبية التي تبقى بمستويات غير كافية.

ثانيا: انعكاس سعر صرف الدينار على الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

¹ صالح مفتاح وفاطمة رحال، مرجع سبق ذكره، ص 16.

يمكن إظهار انعكاس سعر صرف الدينار الجزائري على الدين الخارجي من خلاله معرفة تطور هذه الديون التي سيتم إدراجها في الجدول التالي:

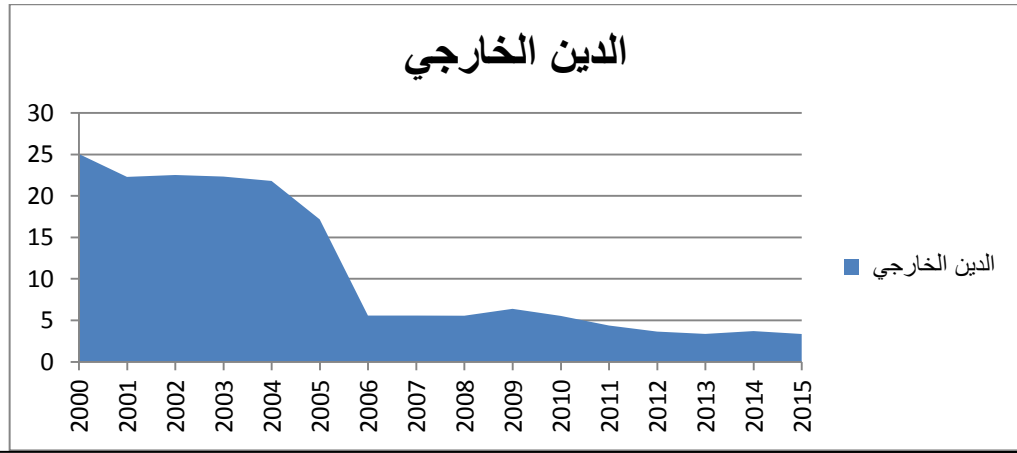
جدول رقم (07): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدين الخارجي	25.08	22.31	22.54	22.35	21.821	17.191	5.60	5.60
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدين الخارجي	5.58	6.41	5.56	4.40	3.67	3.39	3.73	3.38

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر 2005، 2010، 2015.

الشكل رقم (08): يبين تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق ما يلي:

انخفاض محسوس لمؤشر خدمة الدين، ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع المداخل الناتجة عن الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث وصلت الاحتياطات الرسمية إلى مستويات جد معتبرة كما يوضحه الجدول السابق، وعليه قامت الحكومة الجزائرية بتسديد مسبق لجزء هام من ديونها عبر نادي لندن باريس، إن تراجع المعتبر لقيمة المديونية الخارجية خلال الفترة يدل على إتباع سياسة منتظمة وصارمة في تسديد أقساط الديون بعد إعادة جدولة ديونها، بالإضافة إلى إتباع سياسة الدفع المسبق لديونها خاصة في السنتين 2006 و2005 ويعود هذا الخيار إلى تمتع الجزائر باحتياطي كبير من العملة الأجنبية بسبب انتعاش السوق البترولية، حيث ارتفعت أسعارها البترول الخام بحوالي 25 مليار دولار خلال الفترة 2000-2015 حيث بلغت أقصاها سنة 2011 ب 112.9 دولار.

وكانت الجزائر في هذه الفترة تقوم بعدة جهود لتنمية الاقتصادية لذا كان لزاما عليها تخفيض الدين الخارجي الذي يعتبر من أهم عوائق التنمية الاقتصادية، فأخفض الدين الخارجي للجزائر في هذه الفترة من 25.08 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.38 مليار دولار سنة 2015 وكان لانخفاض المديونية تأثير على استقرار سعر صرف الدينار خاصة في سنة 2005 و2006 لأن الديون لم تعد تشكل عبئ على واضعي السياسات الاقتصادية في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى كان لتعويم الموجه أو المدار لينار تأثير على تخفيض قيمة الدين الخارجي المقوم بالدولار خلال الفترة (2005-2014) وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

إن الاستقرار المالي الخارجي المستعاد ابتداء من سنة 2001 ، قد سمح بإرساء وتطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر وبالتالي مقاومة الصدمات الخارجية مثل الصدمة الكبيرة لسنة 2009، وأيضا أزمة صرف الدينار لسنة 2015.

ويمكن القول أن الدين الخارجي للجزائر لم يزد الطين بله عند انهيار سعر صرف الدينار (حيث تأكل احتياطي الصرف الأجنبي كان سببه أزمة صرف 2015، لكن في السنوات السابقة وبخاصة سنة 2005 و 2006 كان الدين الخارجي من بين أسباب تأكل احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر)

وفي هذا الصدد يمكن القول أن المديونية الخارجية بالجزائر تتأثر من ناحيتين:

❖ باعتبار أن الجزائر بلد أحادي التصدير وأن تحصيل هذا الصادرات (صادرات المحروقات) يتم بالدولار على خلاف عملية تسديد الالتزامات التجارية – الواردات - والمالية والتي تحدد بعملات أجنبية أخرى تتركز أساسا في الأورو ، الجنيه الإسترليني... الخ وبالتالي فإن انخفاض سعر الدولار بالعملات الأجنبية ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية أو الواردات بصفة عامة، الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد الفجوة بين المقبوضات والمدفوعات.

❖ انخفاض سعر الدولار بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى له أثر على الديون المحررة بعملة أجنبية، فيمكن القول أن التدهور الذي عرفته أسعار صرف الدولار في بعض سنوات السبعينات والثمانينات والتسعينات كان عاملا مساهما في زيادة المديونية الخارجية للجزائر، فحسب بنك الجزائر زادت المديونية الخارجية سنة 2002 بـ 500 مليون دولار بسبب تدهور الدولار مقابل الأورو. وفي الأخير نستنتج أن انخفاض سعر صرف الدينار أمام الدولار يؤدي إلى زيادة قيمة أعباء المديونية الخارجية للجزائر وهذا ما نلاحظه خلال الفترة 2002-2015 لأننا سنحتاج إلى عدد كبير من الدولارات لتسديد الديون الأوروبية، لذا قامت الجزائر بتحويل جزء من ديونها إلى استثمارات خاصة مع دول الإتحاد الأوروبي للتخلص من هذا المشكل.

ثالثا: تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2015)

عملت الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها ومجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها في إطار تحرير حركة رؤوس الأموال إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها ، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، بغية رفع تنافسية اقتصادها والقضاء على عجز حساب رأس المال، ولمعرفة مدى تحقيق الجزائر لأهدافها، ولقد شهد كل من الدين الخارجي وحساب رأس المال تطور ملفتا خلال الفترة (2000-2016) وسيتم من خلال ما يلي ملاحظة أهم التغيرات التي طرأت على كل منهما وتفسير علاقتهما بسعر صرف الدينار الجزائري .

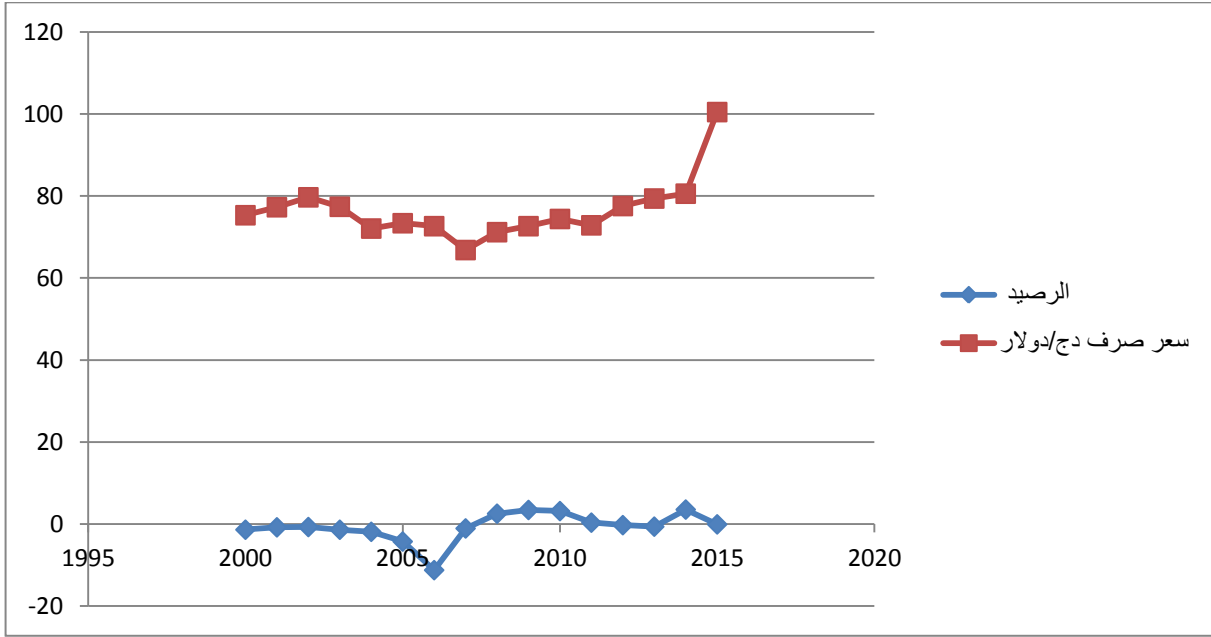
الجدول رقم(08): تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرصيد	-1.36	-0.78	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-1.05
سعر صرف دج/دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرصيد	2.54	3.45	3.18	0.36	-0.25	-0.61	3.55	-0.061
سعر صرف دج/دولار	71.18	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر ، بنك الجزائر 2015 ، 2010 ، 2005.

الشكل رقم(09) : تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم (09)

نلاحظ من الجدول ، والبيان السابق أن:

❖ رصيد حساب رأس المال سجل عجزا مستمرا خلال الفترة 2007-2000 ويرجع ذلك إلى تدهور حساب رأس المال الصافي، والناجم أساسا عن سداد خدمة الدين التي كانت تمثل 70% من رؤوس الأموال الرسمية، بالإضافة إلى أن المكون الثاني لهذا الحساب متمثلا في الاستثمارات المباشرة الأجنبية قد سجلت مستويات ضعيفة جدا خلال هذه الفترة كما تم إظهار ذلك سلفا، وهذا ما لا يساعد على زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي تبقى قيمتها متدهورة ، الأمر الذي أنعكس سلبا على استقرار الالتزامات المتعلقة أساسا بالمديونية الخارجية، ففي سنة 2002 سجل حساب رأس المال عجزا يقدر ب0.71 مليار دولار حتى وإنه يبقى أقل ارتفاعا من ذلك المسجل في السنوات السابقة، إلا أن هذه الوضعية تعكس أساسا استقرار المدفوعات الخاصة بالمديونية الخارجية ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية التي خصت أساسا قطاعي المحروقات والاتصالات (تسديد الدفعة الأولى من الرخصة الثانية GSM) التي تراجعت نوعا ما.

أما خلال الثلاث سنوات الأخيرة أرتفع العجز ليصل إلى 3.04 مليار دولار سنة 2004 مقابل 1.37 مليار دولار سنة 2003 وذلك نتيجة لارتفاع القروض الصافية التي وصلت إلى 2.37 مليار دولار سنة 2004 مقابل 1.38 مليار دولار سنة 2003، ليصل العجز سنة 2005 إلى 1.94 مليار دولار.

ولعل أكبر تدهور سجله حساب رأس المال كان سنة 2006 بعجز قدر ب 11.22 مليار دولار، وذلك نتيجة تسديد الجزائر لما يقارب 10.93 مليار دولار من مجموع 12.87 مليار من إجمالي الديون في شكل دفع مسبق¹، وهذا ما نتج عنه ارتفاع طفيف للدينار مقابل الدولار حيث أنتقل من 73.36 دج سنة 2006 أثر إيجابي على مستوى حساب رأس المال سنة 2007 حيث سجل عجزا قدر 1.05 مليار دولار ، ليصبح بعد ذلك هذا الرصيد وللمرة الأولى في تاريخ الجزائر

¹ سمير آيت يحي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

موجب وذلك منذ سنة 2008 بقيمة تقدر ب 2.54 مليار دولار، والذي كان تحت أثر التحسن النسبي للاستثمارات المباشرة الأجنبية والتخلص بشكل نهائي من المديونية الخارجية من جهة أخرى.

المطلب الثالث : أثر سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016

إن الهدف الأساسي من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الصرف ، هو تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام ورصيد الميزان التجاري بشكل خاص ، وهذا ما يدفعنا إلى تتبع التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات بغية التعرف إلى مدى تأثير هذا الأخير بتلك الإصلاحات.

❖ **تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2015)**

يمكن تحليل رصيد ميزان المدفوعات من خلال كل من الجدول رقم (10) الذي يوضح التطورات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2015 والبيان رقم (10) الذي يبين دور كل من الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان

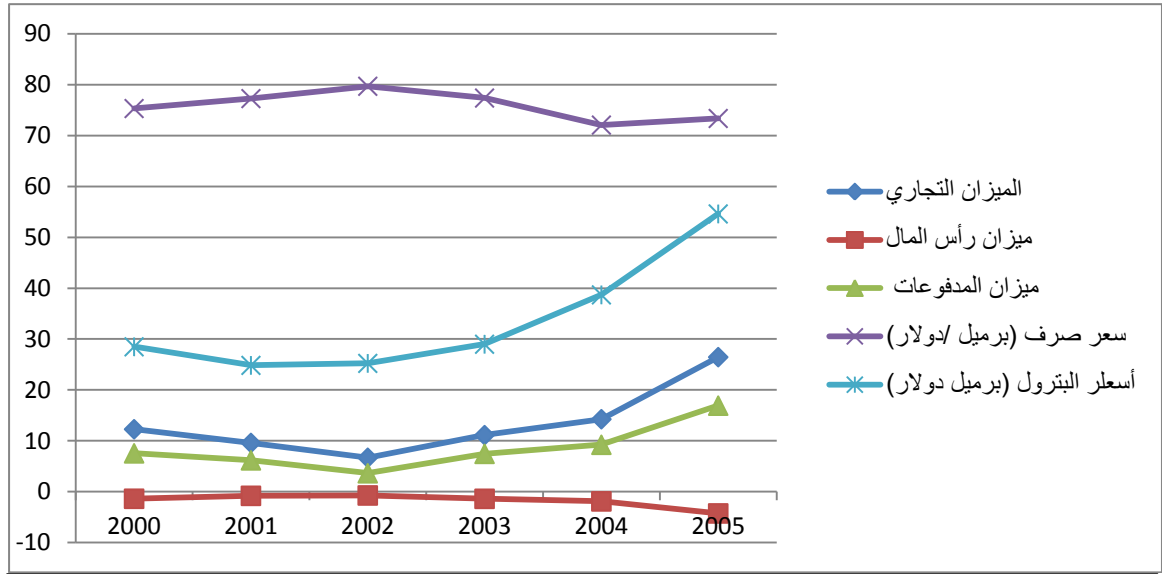
الجدول رقم (09) :تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة(مليار دولار ، دولار للبرميل ، سعر الصرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24
ميزان رأس المال	-1.36	-0.78	-0.71	-1.87	-4.24	-11.22	-1.05	
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
سعر صرف د ج/دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
أسعار البترول(برميل/دولار)	28.50	24.85	25.24	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري	40.596	7.784	18.205	25.961	20.167	9.880	0.459	18.083
ميزان رأس المال	36.99	3.86	15.58	20.06	12.057	0.134	5.881	27.537
ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.58	20.06	12.057	0.134	5.881	27.537
سعر صرف د ج/دولار	71.18	72.64	74.4	72.4	77.55	79.38	80.56	100.46
أسعار البترول(برميل/دولار)	99.9	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر ، بنك الجزائر 2000 ، 2005، 2015.

الشكل رقم (10): تطور بنود ميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (05)

نلاحظ من الجدول رقم (05) والبيان رقم (05) ما يلي:

تحسن في ميزان المدفوعات في السنوات الأولى من فترة الدراسة ذلك أن قانون النقد والقرض أفريل 1994 فتح السوق الجزائرية للمتعاملين الجزائريين والأجانب ولعمليات التصدير والاستيراد لأن التصدير أصبح اختيار إستراتيجي للمؤسسات الجزائرية وذلك حتى تبقى على مفهوم الاستمرارية لأن السوق المحلي هو سوق ضيق ، كما أدى قانون النقد والقرض إلى التنمية السريعة في عدة مجالات منها المواد الغذائية وقطع الغيار وغيرها كل هذا أدى إلى تحسن في ميزان المدفوعات ،¹ حيث سجل فائضا مقدرا ب 7.57 مليار دولار في سنة 2000 رغم استمرار العجز المسجل في ميزان العمليات الرأسمالية ، وقد تجاوز الفائض قيمة 16.94 مليار دولار سنة 2005 ، رغم بعض التراجعات كسنة 2002 التي سجل الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط ، وإلى الفوائض التي سجلها الميزان التجاري في هاته السنوات ، إن تراكم هذه الفوائض المالية للأسباب الوارد ذكرها ، أدى إلى تحسين مؤشرات التوازن الخارجي كانخفاض معدل خدمة الدين وارتفاع نسبة التغطية للواردات ويعود الفضل إلى ارتفاع أسعار النفط. ليحقق ميزان المدفوعات بعد فائضا مستمرا إلى غاية سنة 2008 ، مع انخفاض كبير في هذا الفائض سنة 2009 مقدر ب 3.86 مليار دولار ، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط ، ليعاود الفائض ويسجل ارتفاعا سنة 2012 ليصل إلى 12. مليار دولار ، والفضل يرجع في التحقيق المستمر للفائض إلى انتعاش وضعية أسعار النفط واستقرار الوضع الاقتصادي والأمني ، وفي سنة 2013 سجل إنخفاضا بلغ 0.134 مليار دولار ، أما سنتي 2014 و 2015 فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري رصيذا سالبا ويرجع السبب في ذلك إلى العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري بسبب انخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق الدولية ، خاصة أسعار النفط الجزائرية ، حيث أنخفض سعر البرميل لسنة 2015 ب 53.1 مليار دولار سنة مقارنة بالسنوات الماضية ، والسبب الغير مباشر هو ثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة.

ونلاحظ من الجدول والبيان أن درجة الارتباط بين أسعار النفط وصيد ميزان المدفوعات جد معتبرة إذ يظهر من الجدول أن تطورهما مثلا متلازم في جل فترة الدراسة ، أقوى من العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وذات الرصيد ، حيث نجد أنه وبمجرد انخفاض أسعار البترول فإن الاقتصاد الجزائري يشهد عجزا في ميزان المدفوعات.

¹ مايا فتنني ، العولمة المالية وأثرها على نظام الصرف ، دارمكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2017، ص 233.

المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري ، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول. و نتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق ، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات ، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية ، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين ، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة ، و بهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية ، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبا أو إيجابيا ، وهذا يتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية و اتجاهاتها فضلا عن سلوك المصدرين والمستوردين و اختلاف هيكل الإنتاج ، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج و تجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف ، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة أقل¹ . و يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض و الطلب من الصرف الأجنبي و الميزان التجاري بجانبه الدائن و المدين (الصادرات و الواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي ، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية .

و هذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات و ذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها ، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها . ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية و ارتفاعها داخلها و ذلك للأسباب التالية:²

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع الأسعار .
- ✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية ، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة .
- ✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية .

¹ سعدون حسين فرحان ، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة " دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة ، مجلة تنمية الراقدين ، العدد 31 ، العراق ، 2009 ، ص 7 .

² محمد دياب ، التجارة في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2010 ، ص 183 .

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار ، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع و الذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار .
و تجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها :

- ✓ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيراً كلما قلت فاعلية التخفيض.
- ✓ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

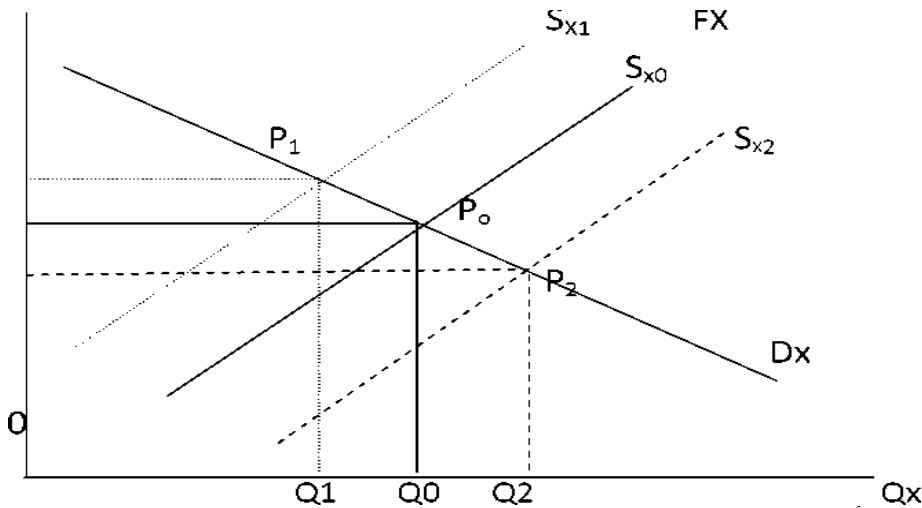
ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 أور سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلا من 900.000 دج ، في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية من التهور سعرها 500.000 دج ستخفض 5555.5556 أور إلى 5000 أور عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أور إلى 100 دج مقابل 1 أور .

هذا في حالة رفع سعر الصرف ، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة ، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفض أسعار السلع المحلية ، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة من المعروض السلعي المحلي فتتخفض الأسعار .

و يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين و رغبات المستوردين الأجانب و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (11): معدل الصرف و العرض و الطلب على الصادرات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل ، التوازن النقدي و معدل الصرف ، شركة ناس للطباعة مصر، 2006، ص.5.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم(11) أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (ولتكن A مثلاً) يتحدد بدالة طلب ثابتة D_X لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض S_X الصادرات تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

Q_X : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة)

F_X : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

ويوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 والتي تمثل نقطة توازن، و E_0 التي تمثل معدل التوازن، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى S_{X1} ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح X_2 ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 ، بما يؤدي زيادة كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_2 ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية E_0, E_1, E_2 كما هو موضح فيما يلي:

الكمية المعروضة من الصرف الاجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

(كمية الصادرات) * (سعر الصادرات مقوما بالعملة الاجنبية)¹

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الاجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)، فالكمية المعروضة من الصرف الاجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الاجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي²، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما يتعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيباً وافراً في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت

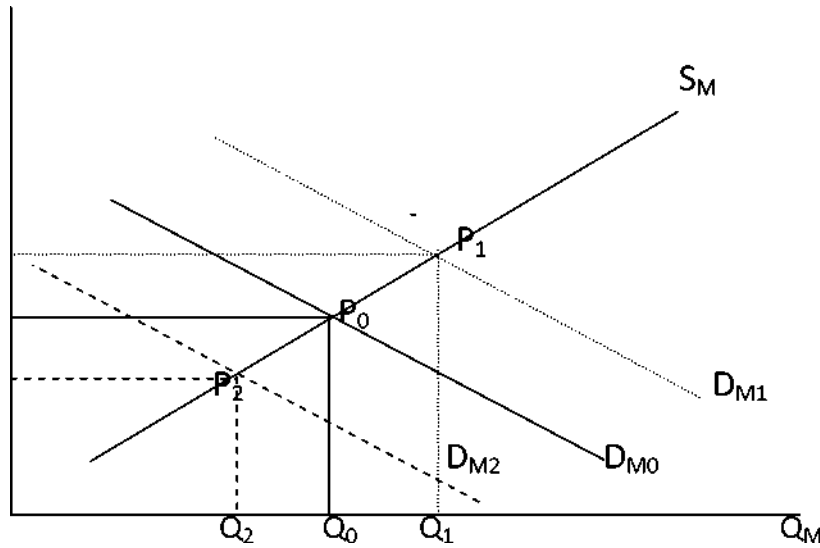
¹ نشأت نبيل، الوكيل التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس لطباعة مصر، 2006، ص 6.

² مورد خاي كرابانين، مرجع سبق ذكره، ص 329..

الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة ، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام. و يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) و رغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل الرقم(12): معدل الصرف و العرض و الطلب على الواردات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل ، التوازن النقدي و معدل الصرف ، شركة ناس للطباعة مصر، 2006، ص 8 . من خلال الشكل رقم (12) و بافتراض دالة عرض الواردات S_M ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي ، في حين دالة الطلب على الواردات D_M فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف ، حيث:

Q_M : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

F_M : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

حيث يوضح الشكل رقم (12) انه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن و يكون معدل الصرف التوازني E_0 و الكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فاذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فان دالة على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D_{M1} و تتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1 .

و على العكس اذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فان دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح D_{M2} و تتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2 .

و منه يمكن القول بان الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف ، و التي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_0 ، E_1 ، E_2 كما يلي :

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

(كمية الواردات)* (سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية).¹

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل و يتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات² ، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة ، فتوفر مثل هذه البدائل سيمنح المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات ، و مرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لواردها.

و ما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات و الواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

المطلب الثالث: تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصاديات الدول النامية

يترتب على عملية تخفيض قيمة العملة المحلية بالدول النامية تأثير كبير على الاقتصاد ككل ، و من بين أهم هذه الآثار الأثر على الميزان التجاري للدولة على كل من الصادرات و الواردات.

الفرع الأول: التأثير على صادرات الدول النامية

تلجأ العديد من الدول النامية إلى تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزانها التجاري و ذلك من خلال إمكانية زيادة حجم الصادرات و الذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة و الحد من الواردات و الذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي ، إلا أن نجاح سياسة التخفيض تتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة ، و كذا على مرونة الطلب الخارجي على صادراتها و هذا راجع الى كون صادرات الدول النامية تعتمد على الصناعات الاستخراجية و التي تتحدد أسعارها عالميا.³

أولا: مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة

ترتبط زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد ، لذا تلجأ العديد من الدول إلى اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة ، فمن أجل تخفيض قيمة العملة لا بد أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على تلبية الطلب العالمي على منتجات البلد ، غير أن الدول النامية تواجه صعوبات في زيادة الإنتاج بصفة عامة و السلع الموجهة للتصدير بصفة خاصة ، حيث تعاني الدول النامية من صعوبة في استغلال الطاقات العاطلة و زيادة قدراتها التصديرية.

ثانيا: مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

تعتمد صادرات الدول النامية على مستوى النشاط الاقتصادي للدول المستوردة لصادراتها ، و عادة ما تكون هي الدول الصناعية ، نتيجة للتقلبات التي تشهدها في دوراتها الاقتصادية من خلال الركود الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على الطلب على منتجات الدول النامية من المواد الأولية ، و بالتالي انخفاض صادرات هذه السلع في الأسواق العالمية ، ما ينتج عنه تراجع عائدات الدول النامية⁴ ، و هذا يدل على أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول النامية يبقى مرتبط بحالة اقتصاديات الدول الصناعية ، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار

¹ نشأت نبيل محمد الوكيل ، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة ، الأردن، 2007، ص 163.

³ سمية زبار وأخرون ، اثر سياسة سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004) ، مجلة دراسات العلوم الادارية ،

العدد 02، المجلد 36، الأردن، 2009، ص 364.

⁴ مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر دار الجامعة الجديدة ، مصر 2007، ص 330 ..

المواد الأولية ، فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار ففي هذه الحالة لن تتحسن حصيلة الصادرات للدول النامية ، و بالتالي تدهور أكبر للميزان التجاري للدولة ، كون حصيلة الصادرات انخفضت من جانبيين هما : الجانب سعري والجانب الكمي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة.

الفرع الثاني : التأثير على واردات الدول النامية

إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب المنتجات المحلية والذي يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري وذلك في ظل توفر الشروط التالية :

أولاً : مرونة العرض الخارجي للواردات

قد تقوم الدولة المصدرة للسلع والتي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل قد يعكس أثر هذا التخفيض و ذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفيض ، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلاً من تخفيضها كون أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية ، و من أجل مواجهة ذلك تنتهج الدولة عدة أساليب و من بينها نظام الإعانات و نظام الإغراق ، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معين.

فنظام الإغراق يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي.

ثانياً: مرونة الطلب الداخلي على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ما يؤدي إلى تراجع الطلب على هذه السلع ، والاتجاه إلى السلع البديلة المنتجة محلياً ، لكن في حالة الدول النامية لا يتحقق ذلك إذ أن ارتفاع أسعار الواردات ينتج عنه نقص نسبي في الطلب على السلع الكمالية فقط ، كون أن مستوردات الدول النامية تكون في صورة تجهيزات و مواد غذائية و أدوية ... الخ ، فالتخفيض في قيمة العملة المحلية لا يؤدي إلى نقص الواردات بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية ، ما يزيد من العجز بالميزان التجاري ، كون الجهاز الإنتاجي لهذه الدول عاجز عن إنتاج السلع البديلة لواردها ، ويمكن توفير جزء من هذه الواردات لكن بأسعار غير تنافسية.

خلاصة الفصل:

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد ، فسعر الصرف يجسد أداة الربط للاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، بالإضافة الى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتة .

العلمة العالمة
العلمة العالمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الْقُرْآنِ

العلماء العلماء

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	الإهداء
	الفهرس
أ - ب - ج - د	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
2	تمهيد
2	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف
2	المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر الصرف
5	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف
7	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
12	المبحث الثاني: تطور الدينار وسعر الصرف في الجزائر
12	المطلب الأول: نشأة وتطور الدينار الجزائري ونظام الصرف منذ الاستقلال
15	المطلب الثاني: سياسة وتطور سعر الصرف الجزائري في الفترة 2000 - 2016
17	المطلب الثالث: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل تداعيات الأزمة النفطية
21	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
12	المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية
24	المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة ونموذج المحفظة
29	خلاصة الفصل:
الفصل الثاني: سياسات سعر الصرف كألية لتسوية الخلل في الميزان التجاري	
31	المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات وميزان التجاري
31	المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات والميزان التجاري
33	المطلب الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات وطرق تسويته.
36	المبحث الثاني: تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016)
36	المطلب الأول: أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري
42	المطلب الثاني: أثر أسعار صرف الدينار على ميزان حساب رأس المال في الجزائر
49	المطلب الثالث: أثر سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016
51	المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات
51	المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
53	المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات

فهرس المحتويات

55	المطلب الثالث : تأثير تخفيض العملة على إقتصاديات الدول النامية
الفصل الثالث : الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري	
59	المبحث الأول : الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
59	المطلب الأول : توصيف متغيرات النموذج
63	المطلب الثاني : صياغة وتقدير النموذج القياسي
67	المطلب الثالث : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية
70	المبحث الثاني : التقييم الإحصائي والاقتصادي والقياسي للنموذج المقدر
70	المطلب الأول : التحليل الإحصائي للنموذج المقدر
71	المطلب الثاني : التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر
71	المطلب الثالث : التحليل القياسي للنموذج المقدر
75	المطلب الرابع : اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ
75	المبحث الثالث : التنبؤ بقيمة الميزان التجاري
75	المطلب الأول : تقدير معادلة الاتجاه العام للسلسلة <i>TCH</i>
76	المطلب الثاني : التنبؤ بحالة الميزان التجاري 2018_2019_2020
77	خلاصة الفصل
79	الخاتمة العامة
82	قائمة المراجع
86	قائمة الأشكال والجداول
	الملخص

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، باشماله على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وكذا تدفقات وحركية رؤوس الاموال ، وتتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول مما يستدعي في معظم الاحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الاخيرة ذلك لعدم توفر عملة دولية موحدة يتم على أساسها التبادل ، خاصة بعد أن تم التخلي عن قاعدة الذهب مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغيرة عرفت بسعر صرف العملة ويختلف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي في أن الاول يتم بعملات أجنبية في حين أن التبادل الداخلي يتم تسويته بالعملة الوطنية ، وبسبب هذا الاختلاف برزت مشكلة نقدية مصدرها تباين قيم العملات ، أدت ظهور سعر الصرف الذي يهتم بمسألة تحويل وصرف العملات بأسعار مختلفة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة ، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات ، وهي فجوة تحتمل ثلاث صور ممكنة الفائض ، العجز والتوازن وتراجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد ، وفي حالة الجزائر زادت للواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد ، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات ، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد فهذا يعكس خلاها هيكليا في السياسة الاقتصادية .

وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة ، كما أن تتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة ، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الانتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد وتكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط ومتغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب ، ويترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة للواجب أن تتبعها الدولة حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية .

1. الدراسات السابقة :

- الدراسة التي قام بها الطالب : بوعلام مولاي ، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-2003)، مذكرة الماجستير علوم اقتصاد ، جامعة الجزائر، 2005.
- الدراسة التي قامت بها الطالبة : نسيم ناصر ، دراسة تحليلية للميزان التجاري خلال الفترة (2005-2012) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2013-2014.

الدراسة التي قامت بها الطالبة : بن زاوي هاجر ، أثر تقلبات الأسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، جامعة المسيلة ، 2016-2017 .

2. إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي :

ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة من (2000-2016) ؟
وتندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية :

- ما هو واقع واتجاهات سعر الصرف في الجزائر ؟

- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان التجاري ؟

- ما هي تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات؟

3. فرضيات الدراسة :

تقتضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات في المدى الطويل ، وعليه تفترض الدراسة ما يلي :

- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية .

4. أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية :

- محاولة دراسة وتحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور قياسي اقتصادي مع محاولة إبراز أهمية المتغيرة سعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزان التجاري الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة وأبرز العناصر المساهمة في التكامل الاقتصادي الدولي.

- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسة التي تحدث في السوق العالمي .

5. أسباب اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار الموضوع لعدة أسباب منها:

- الحرص على دراسة وفهم الصرف العملة في الجزائر وأثره على الميزان التجاري وكذا معرفة كيفية اتخاذ قرار سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتسوية العجز في الميزان التجاري وأثره على المستوى العام للأسعار .

- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد الكلي وعلاقته بموضوع الاقتصاد القياسي الكمي .

- الرغبة في دراسة والبحث في هذا الموضوع .

6. منهجية الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع فالمنهج الوصفي يسمح لنا بفهم ظاهرة تقلبات سعر الصرف وكيفية قياسها والمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر عليها من خلال استخدام الاساليب الاحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصادية وسعر الصرف ، أما المنهج التحليلي فيسمح لنا بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتطلب التحليل استخدام تقارير و احصائيات بنك الجزائر والمركز الوطني للمعلومات الاحصائية والجمركية وبالاعتماد على برنامج *Eviews 7* لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري .

7. حدود الدراسة :

حددت الدراسة في اطار مكاني وزماني ، حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد ابراز التأثيرات التي تحدثها تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري ، أما فترة الدراسة فقد شملت الفترة الزمنية من 2000 إلى 2016 ، حيث تستدعي الدراسة الأخذ بوضعية ميزان التجاري خلال نفس الفترات التي عرف فيها سعر صرف الدينار تقلبات .

8. هيكل الدراسة :

لانجاز هذا الموضوع وللإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات ، والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاث فصول ، تختتم بخاتمة عامة تتضمن ملخص عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها .

يتناول الفصل الأول الاطار النظري لسعر الصرف من خلال ثلاث مباحث الأول يتناول مفهوم وأنواع سعر الصرف وثم التطرق إلى العوامل المؤثرة فيه وأنظمة سعر الصرف ، أما المبحث الثاني الخاص بتطور الدينار ونظام الصرف في الجزائر تطرقنا فيه إلى نشأة وتطور الدينار الجزائري ونظام الصرف منذ الاستقلال و سياسة وتطور سعر صرف الدينار في الفترة (2000-2016) ثم بعد ذلك أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل تداعيات الأزمة النفطية ، وأما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى نظرية تعادل القدرة الشرائية ونظرية تعادل معدلات الفائدة ونموذج المحفظة .

وأما الفصل الثاني فقد تناول سياسات الصرف كآلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال ثلاث مباحث فالأول فقد تناول مفاهيم حول ميزان المدفوعات والميزان التجاري ثم توازن واختلال ميزان المدفوعات وطرق تسويته ، وأما المبحث الثاني الخاص بتحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016) تطرقنا فيه إلى أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري وأثر ترسعر الصرف الدينار على ميزان حساب رأس المال في الجزائر ثم بعد ذلك أثر سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016) .

في الاخير تناول المبحث الثالث تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات وتأثيره كذلك على الواردات وبعد ذلك تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصاديات الدول النامية .

أخيرا الفصل الثالث فهو متعلق بالجانب التطبيقي والمتمثل في الدراسة القياسية والتحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016) من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي واختبار مدى صلاحياته من الناحية الاحصائية والاقتصادية والقياسية ثم استخدامه في عملية التنبؤ.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته ، عسانا أن نفوز بأجري الاجتهاد و الاصابة، وإن لم يكن فحسبنا أننا حاولنا والله من وراء قصد ...

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

إلى من زرعتني في أرض طيبة وسقاني بمكارم الأخلاق ، إلى الذي تعب لأرتاح أنا ، إلى من علمني
النجاح قائلا " بعد كل بداية نهاية وبعد كل عمل راحة ، وكل من تعب نال وكل من كسل خاب ...

أتعبي نفسك ترتاح "

"أبي " الحبيب أقول شكرا ورعاك الله يا شمعة دربي

" أمي " يا أجمل كلمة تتناغم الشفاء عندما تنطقها ... إليك يا من كان جسدي جسدي ودمك
دمي إليك يا من يهتزلتضرعها عرش الرحمان ووضعت تحت قدميها الجنان يا أوفى صديقة يا توأم
الوجدان "أمي " الحبيبة

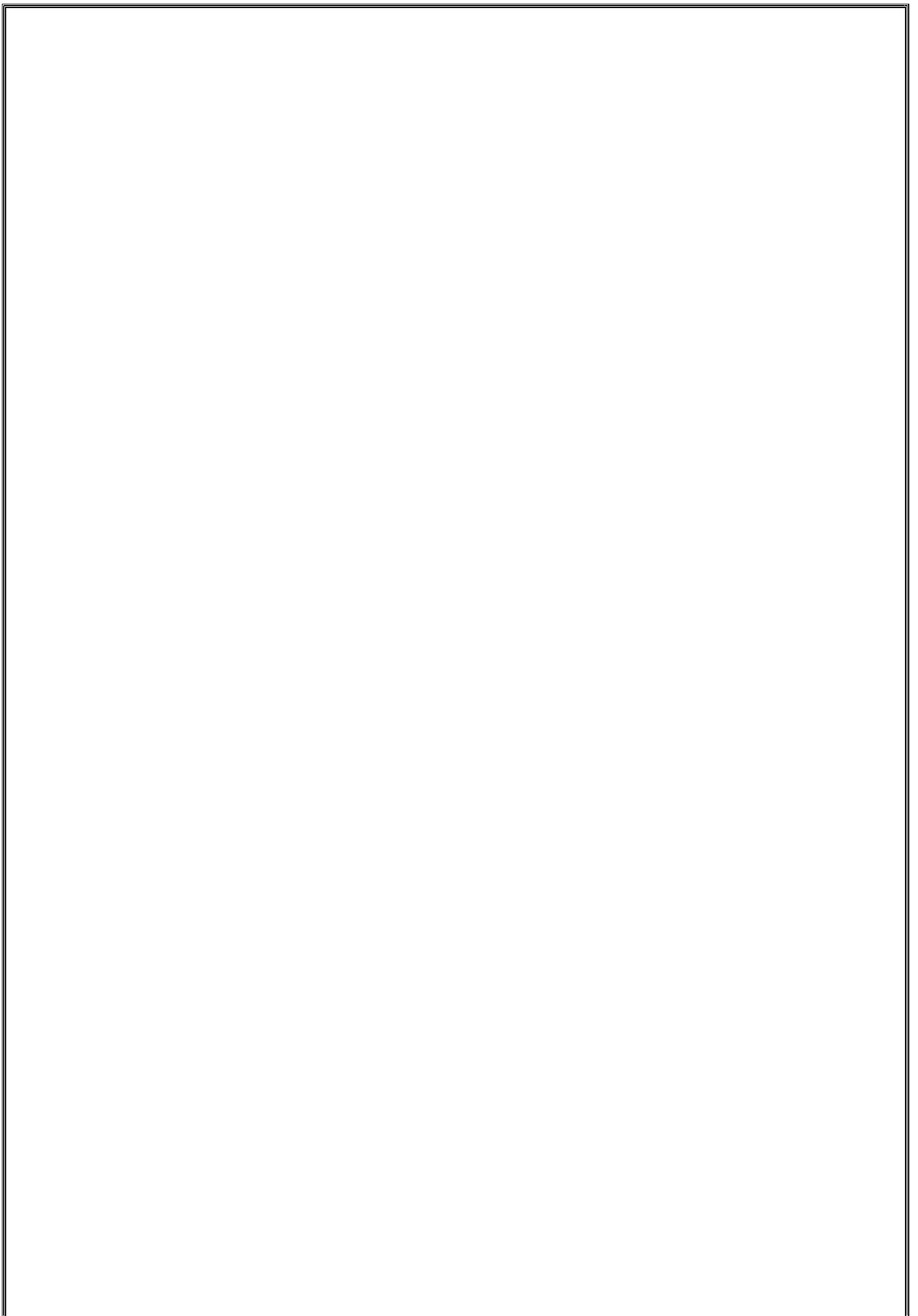
أبي ، أمي حبكما يسري في الوريد وينبض به القلب ، أدامكما الله فوق رأسي وحفظكما

إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين

إلى من ساندوني ولو بكلمة طيبة

إلى من تقاسمت معهم ثمرة أعوام الدراسة ، إلى من بنيت معهم مدرسة الصداقة ،... إلى من
توجنا معا صداقتنا بالأخوة وإلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

سعاد



شكر وتقدير

لولا الله ما كنت لأحيا إلا بعونه سبحانه وتعالى ، له الحمد والشكر فأنا بفضلته وفقته لإتمام هذا البحث ومضيت نحو الأمام ، فهو الله المعين على الصعوبات والملمين العقبات ، أحمد وأستعين به أرجو أن يجعله في ميزان حسناتي بفضلته .

وصلى اللهم وسلم على سيدنا وحبیبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أحب خلق الله إلى الله .
وبعد :

أتقدم بأسمى معاني الشكر والإحترام والتقدير للأستاذة المحترمة الدكتورة " زرواط فاطمة الزهراء " أستاذنا المحترم " حيمور مصطفى " اللذان لم يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة والتي لهما الفضل في تبلور هذا البحث .

كما أشكر مسبقا أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة لزيادة إثرائها العلمي .
" بارك الله فيكم "